ED/WEF2015/MD/2
23 نيسان / ابريل 2015
الأصل : إنجليزي

المنتدى العالمي للتربية 2015

إطار عمل التعليم بحلول العام 2030:

نحو التعليم الجيد والمنصف والدامج والتعلّم مدى الحياة للجميع

(مسودة)

مسودة

فهرس

مقدمة

1. **الرؤية والأسباب**
2. **الغاية العامة والأهداف والمؤشرات**

الغاية العامة

مقاربات استراتيجيّة للتعليم بحلول العام 2030

أهداف عالمية وخيارات استراتيجيّة محددة

المؤشرات

3. **آليّات التطبيق**

الحوكمة والمساءلة والشراكات

التنسيق الفاعل

الرصد وإعداد التقارير والتقييم للسياسات المبنيّة على أدلّة

التمويل

خاتمة

الملحق 1: إطار عمل المؤشر المواضيعي المقترح – العمليّة المقترحة للمراجعة والمصادقة

مسودة

مقدمة

حقق العالم تقدمًا لافتًا في التعليم منذ العام 2000، حين جرى اعتماد أهداف التعليم للجميع الستّة. ولكنّ هذه الأهداف لن تتحقق في موعدها المحدد عام 2015. وفيما يضع العالم أهداف تعليم جديدة للفترة الممتدة بين عامي 2015 و2030، فلا بدّ من بذل جميع الجهود لضمان تحقيق هذه الأهداف. يرمي إطار العمل هذا، إلى تعبئة الدول والشركاء حول هدف عالمي طموح، ويقترح سبل تطبيق جدول أعمال التعليم بحلول العام 2030، وتنسيقه وتمويله ورصده على المستويات العالميّة والإقليميّة والوطنيّة، لضمان فرص وصول متساوية للجميع. وعليه، سيُشار في ما يأتي إلى جدول أعمال التعليم لعام 2030 بـ"**التعليم بحلول العام 2030**".

يُشكِّل التعليم بحلول العام 2030، جزءًا لا يتجزّأ من جدول أعمال التنمية المستدامة، ويُشكِّل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي ستحلّ خلفًا للأهداف الإنمائيّة للألفيّة. أمّا جدول أعمال التعليم الجديد، فينبثق عن رؤية مشتركة وشاملة. ولقد أعدّ من خلال عمليّة تشاوريّة شاملة، أفضت إلى "اتفاق مسقط" الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في شهر أيّار/مايو 2014. شكّل هذا الاتفاق هدف التعليم العالمي، والأهداف ذات الصلة، وسبل التطبيق، بحسب ما جاء في اقتراح فريق العمل المفتوح، التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تولّت اللجنة التوجيهية للتعليم للجميع[1] إعداد إطار العمل هذا، وستُتابع عملها في هذا السياق حتّى نهاية العام 2015. سيتم التباحث في النسخة الحاليّة في خلال المنتدى العالمي للتربية 2015 في إنشون، جمهورية كوريا، للاتفاق عليها بانتظار محصِّلة القمّة الخاصة للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة التي ستُعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2015. وستعمد اللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع بعد ذلك إلى تعديل المستند، بحيث يعكس محصِّلات القمّة الخاصة للأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي الثالث حول التمويل في سبيل التنمية (أديس أبابا، تموز/يوليو 2015)، وقمّة أوسلو حول التعليم في سبيل التنمية (تموز/يوليو 2015). وسيتم اعتماد إطار العمل في خلال اجتماع رفيع المستوى، يُعقد بموازاة الجلسة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والذي يضمّ جميع فعاليّات المنتدى العالمي للتربية وشركاؤه، بما في ذلك المجتمع المدني. سيتم رصد التقدم المحرز باتجاه الأهداف، من خلال مجموعة من المؤشرات المواضيعيّة، والتي ستمثِّل جزئيّة منها – *والتي يُتوقّع من لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة المصادقة عليها في شهر آذار/مارس 2016* – المؤشرات العالميّة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. *أمّا مجموعة المؤشرات المواضيعيّة التي اقترحها الفريق الاستشاري التقني على خلفيّة مشاورات واسعة، فترد موجزةً في الملحق رقم 1. ومن المقترح أن يتم تطوير هذه المؤشرات، من خلال عمليّة استشاريّة مع الدول الأعضاء والشركاء، قبل شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ترد هذه العمليّة بالتفصيل في الملحق رقم 1*[2]*. وفي حال طرأت تغييرات على*

[1] تتألف اللجنة التوجيهية للتعليم للجميع التي شكلتها اليونسكو من دولٍ أعضاء تمثِّل كافة المجموعات الإقليميّة الستّة في اليونسكو، ومبادرة E-9 والدولة المضيفة للمنتدى العالمي للتربية لعام 2015، والوكالات الخمس الداعية إلى الاجتماعات المعنيّة بالتعليم للجميع (أي اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والشراكة العالميّة للتعليم (GPE)، والمجتمع المدني ومهنة التعليم والقطاع الخاص.

[2] أسست منظمة اليونسكو الفريق الاستشاري التقني المعني بمؤشرات التعليم لمرحلة ما بعد 2015 وإعداد توصيات للمؤشرات والمساعدة على توجيه عمليّة إنشاء جدول أعمال لقياس الإنجازات، ما يُشكِّل دلالة على عمل اللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع. تتألّف المجموعة من خبراء في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعهد اليونسكو للإحصاء، واليونسكو، واليونيسيف والبنك الدولي.

المؤشرات العالميّة حيث توضع اللمسات الأخيرة عليها من خلال العمليّة التي تتولّى تنسيقها لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة، فسيتم بعد ذلك تنقيح المؤشرات المواضيعيّة وتوحيدها[3].

يتألف إطار العمل من ثلاثة أجزاء. يحدد الجزء الأول الرؤية والأسباب والمبادئ الأساسيّة التي يستند إليها التعليم بحلول العام 2030. ويصف الجزء الثاني هدف التعليم العالمي والأهداف السبعة المتصلة به وسبل تطبيقه الثلاثة، ناهيك عن الخيارات الاستراتيجيّة. ويقترح الجزء الثالث هيكليّة لتنسيق جهود التعليم العالميّة، ناهيك عن آليّات الحوكمة والرصد والتقييم وإعداد التقارير. كما يعالج هذا الجزء سبل الحرص على تمويل إطار عمل التعليم بحلول العام 2030 يحدد الشراكات الضروريّة لتطبيق جدول الأعمال على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

1. الرؤية والأسباب

يقع التعليم في صلب أجندة التنمية المستدامة، وهو يُعدّ أساسيًا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. أمّا جدول أعمال التعليم الجديد المتضمّن في الهدف 4 فهو شامل وطموح ومستوحى من رؤية للتعليم تقوم على تغيير حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات. يتطرّق جدول الأعمال إلى أهداف التعليم للجميع غير المنتهية وإلى الأهداف الإنمائيّة للألفيّة المتصلة بالتعليم في حين يُعالج تحديات التعليم الوطنيّة والعالميّة الحاليّة والمستقبليّة. يُبنى جدول الأعمال على الحقوق وهو يستوحى من رؤية إنسانيّة حيال التعليم والتنمية ويستند إلى مبادئ الكرامة البشريّة والحقوق المتساوية والعدالة الاجتماعيّة والسلام والتنوّع الثقافي والمسؤوليّة المشتركة[i].

وبالاستناد إلى حركة التعليم للجميع ومتابعتها، يُراعي التعليم بحلول العام 2030 الدروس المستخلصة منذ العام 2000. أمّا جديد جدول الأعمال فهو أنّه يتمحور حول تعزيز الوصول والإنصاف والدمج والمساواة ومحصّلات التعليم وتوسيعها ناهيك عن التعلّم مدى الحياة. ويتمثّل درس أساسي مستقى من السنوات المنصرمة بأنّ جدول أعمال التعليم العالمي يجب أن يندمج في إطار عمل التنمية الدوليّة الإجمالي بدلًا أن يكتفي بمواكبته حيث أنّه يتماهى مع أهداف التعليم للجميع المنفصلة والأهداف الإنمائيّة للألفيّة المتصلة بالتعليم. ويُستشف من تركيز جدول الأعمال على الدمج والمساواة أي إعطاء الجميع فرصةً متساويةً وعدم ترك أحدٍ جانبًا وجود درسٍ آخر: الحاجة إلى جهودٍ متنامية وخاصة للتواصل مع الأشخاص المهمّشين بفعل عوامل مثل النوع الاجتماعي وانعدام المساواة والفقر والنزاعات والكوارث والإعاقة والسنّ والسكن في أماكن نائية. التركيز على نوعيّة التعليم والتعلّم يتخطى التركيز على النفاذ إلى التعليم من دون إيلاء الاهتمام الكافي لتعلّم الطلاّب عند وجودهم في المدرسة. وحيث لم تتحقق أهداف التعليم للجميع على النحو الواجب فهي تمهّد لدرسٍ آخر مستخلص: "العمل كالمعتاد" لن يحقّق التعليم للجميع. في حال استمرّت معدلات التقدم الحاليّة، فلن يتمكّن العديد من الدول المتخلّفة في نموّها من تحقيق الأهداف الجديدة بحلول العام 2030. مما يعني أنّه من المهم جدًا تغيير الممارسات الحاليّة وتعبئة الجهود والموارد على وتيرةٍ غير مسبوقة.

يجب أن تستجيب أنظمة التعليم لأسواق العمل التي تشهد تغيّرًا سريعًا والتطوّرات التكنولوجيّة والزحف المدني والهجرة وانعدام الاستقرار السياسي وتدهور البيئة والتنافس على الموارد الطبيعيّة والتحديات الديمغرافيّة وتنامي معدلات البطالة واستمرار الفقر ومعدلات انعدام المساواة المتسعة وتنامي حجم التهديد المحدق بالسلام والأمان. وبحلول العام 2030، يجب أن يصل عدد الأطفال والمراهقين الملتحقين حديثًا بأنظمة التعليم إلى الملايين تحقيقًا للتعليم الأساسي للجميع (سيّما في التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي الأدنى)[ii] ولتوفير التعليم الثانوي الأعلى وما بعد الثانوي للجميع. وفي الوقت نفسه، من المهم توفير الرعاية

[3] إنّ النصّ الوارد *بالحرف المائل* في هذه الفقرة والذي يصف العمليّة سوف يُحذف من النسخة النهائيّة لإطار العمل.

والتربية في الطفولة المبكرة للحرص على نموّ الأطفال وتعلّمهم وصحتهم على المدى البعيد. هذا ومن المهم أن تحرص أنظمة التعليم على تعلّم جميع الأطفال والشباب والكبار. والحاجة ملحّة لتزويد الشباب والكبار عبر الحياة بالمهارات والقدرات المرنة التي يحتاجون إليها للعيش والعمل في عالم مستدام ومتكافل ومبني على المعرفة وتُحرِّكه التكنولوجيا. سوف يحرص التعليم بحلول العام 2030 على أن يكتسب جميع الأفراد ركيزةً تعليميّةً ثابتةً وأن يطوِّروا الفكر المبدع والنقدي ويكتسبوا المهارات التعاونيّة ويتحلّوا بالفضول والشجاع والقدرة على المقاومة.

إنّ الدول والمجتمعات التي تعتنق الحاجة إلى توفير التعليم النوعي للجميع، فستكتسب منافع عظيمة. تتراكم[iii] الأدلّة لتُبين قدرة التعليم غير المنظورة على تحسين الحياة لا سيّما حياة الفتيات والنساء. يؤدّي التعليم دورًا محوريًا في استئصال الفقر: وهو يُساعد الأشخاص على الحصول على العمل اللائق وزيادة الدخل ويُولِّد أرباحاً على صعيد الإنتاجيّة مما يُغذّي التنمية الاقتصاديّة. يُعدّ التعليم واحدًا من السبل الأساسيّة لتحسين صحّة الفرد والحرص على انتقال المنافع إلى الأجيال المستقبليّة. يُنقذ التعليم حياة الملايين من الأمهات والأطفال ويُساعد على الوقاية من الأمراض واحتوائها وهو عنصر ضروري لجهود خفض سوء التغذية. ويُعزز التعليم دمج الأشخاص ذوي الإعاقات[iv].

ولكن في سبيل تحقيق قوة التعليم للجميع، من الضروري تطوير أنظمة تربويّة مرنة في وجه النزاعات والاضطرابات الاجتماعيّة والكوارث الطبيعيّة والحرص على استمراريّة التعليم في فترات الطوارئ والنزاعات وما بعد النزاعات. ويجب في الوقت نفسه، الاعتراف بدور التعليم المحوري في الوقاية من النزاعات والأزمات والتخفيف من حدّتها والترويج لمبادئ السلام والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والمصالحة والاندماج الاجتماعي. وبصورة عامة، يُعدّ التعليم أساسيًا في تعزيز المواطنة العالميّة والتسامح والالتزام المدني والتنمية المستدامة. يُسهّل التعليم الحوار بين الثقافات والاعتراف بالتنوّع الثقافي وهما أساسيّان لتحقيق التماسك الاجتماعي.

المبادئ الأساسيّة

تستمد مبادئ تكوين إطار العمل هذا من الاتفاقيات الدوليّة بما في ذلك المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[v]، واتفاقيّة مكافحة التمييز في التعليم[vi]، واتفاقيّة حقوق الطفل[vii]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة[viii] واتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز بحقّ المرأة[ix].

- **التعليم حقّ أساسي من حقوق الإنسان وحقّ تمكيني.** تحقيقًا لهذا الحقّ، يجب على الدول أن تضمن الوصول العالمي إلى التعليم والتعلّم الدامج والمنصف على أن يكون **تعليم مجاني وإلزامي.** يجب أن يكون التعليم إلزاميًا ومجانيًا على مستوى التعليم الابتدائي وأن يكون مجانيًا بصورة تدريجيّة على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي. يجب أن يرمي التعليم إلى تنمية الشخصيّة البشريّة بالكامل وتعزيز الفهم والتسامح والصداقة والسلام.
- التعليم مصلحة عامة تلتزم الدول بتوفيرها. والتعليم سلوك مجتمعي مشترك مما يعني عمليّة تشاركيّة لوضع السياسات العامة وتطبيقها. يؤدّي كلّ من المجتمع المدني والمعلمين والقطاع الخاص والمجتمعات والعائلات والشباب والأطفال دورًا مهمًا في تحقيق الحقّ في التعليم النوعي. أمّا دور الدولة فهو أساسي في تنظيم المعايير والنظم[x].
- ترتبط **المساواة بين الجنسين** ارتباطًا وثيقًا بالحقّ بالتعليم للجميع. يقتضي تحقيق المساواة بين الجنسين وضع مقاربة حقوقيّة تحرص ليس فقط على وصول المتعلّمين الذكور والإناث إلى دورات التعليم وإنجازها وإنّما حصولهم على المساواة في التعليم وعبره.

2. الغاية العامة والأهداف والمؤشرات

الغاية العامة

"ضمان التعليم الجيّد والمنصف والدامج وتعزيز التعلّم مدى الحياة للجميع"

تُعبِّر الغاية العامة لهدف التنمية المستدامة عن السمة الأساسيّة الجديدة للتعليم بحلول العام 2030، والتي تُشكِّل ركيزة إطار العمل:

ضمان **الوصول** إلى التعليم النوعي لجميع الأطفال والشباب لمدّة 12 عامًا على الأقلّ من التمدرس الابتدائي والثانوي المموّل من القطاع العام، ومنها تسع سنوات على الأقلّ من التعليم الإلزامي والمجاني، ناهيك عن الوصول إلى التعليم النوعي غير النظامي للطلاّب غير الملتحقين بالمدرسة، وتوفير فرص التعليم لتعزيز مهارات القرائيّة والحساب الوظيفيّة للشباب والبالغين، وتعزيز مشاركتهم الكاملة كمواطنين فاعلين. هذا ويجب توفير سنة إضافيّة على الأقلّ من التعليم ما قبل الابتدائي النوعي والإلزامي.

الحرص على **الإنصاف والإدماج** بحيث يحظى الجميع بفرصةٍ متساويةٍ للوصول إلى التعليم والتعلّم. وعليه، يولي جدول الأعمال هذا أهميّة خاصة للمجموعات الأقلّ حظوةً، نتيجة عوامل مثل النوع الاجتماعي والفقر والنزاعات أو الكوارث والموقع الجغرافي والإثنيّة واللغات والسنّ أو الإعاقة.

ويقوم جزء أساسي من الحقّ في التعليم على ضمان **تعليم نوعي**، يؤديّ إلى محصّلات تعلّم فاعلة على جميع المستويات وفي جميع المواقع. يقتضي التعليم النوعي الجيّد من المتعلّمين، تطوير مهارات القرائيّة والحساب الأساسيّة التي تُشكِّل حجر أساس التعلّم، ناهيك عن ركيزة الإلمام بمهارات أعلى. يقتضي هذا الموضوع، تعزيز أنماط التعلّم والتعليم ذات الصلة، وتوفير المضمون الذي يستوفي حاجات جميع المتعلّمين الذين تعلّموا على يد معلمين مؤهلين، يتقاضون الأجور التي يستحقون، ومحفزين يستخدمون مقاربات تربويّة، ناهيك عن إقامة بيئة آمنة وصحيّة ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي ودامجة ومزوّدة بالموارد المناسبة وتُشجّع على التعلّم وتُسهّله.

يبدأ الحقّ في التعليم لحظة الولادة ويستمرّ **مدى الحياة**، وعليه، يُشكِّل مفهوم التعليم مدى الحياة مبدأ يستوحى منه التعليم بحلول العام 2030[xi]. فإلى جانب التمدرس النظامي يجب توفير فرص التعلّم المرنة والواسعة مدى الحياة، من خلال طرق غير نظامية وعن طريق التحفيز على التعلّم غير النظامي.

مقاربات استراتيجيّة للتعليم بحلول العام 2030

يوصى باتباع مجموعة من المقاربات الاستراتيجيّة (المُبيّنة أدناه) من أجل اتخاذ تدابير فعال تستجيب لتحديات تحقيق هدف وجدول أعمال عالمي أكثر طموحاً، ورصد التقدم المحرز باتجاهه. وبالإضافة إلى ذلك، يتم وضع استراتيجيّات دلاليّة لكلّ هدف من الأهداف. وجدير التنويه بأنّ هذه الاستراتيجيّات المبنيّة على الهدف هي عامة ويجب تكييفها بحسب الظروف المختلفة.

تعزيز السياسات والخطط والتشريعات والأنظمة

أسست الشرائع الدوليّة لحقوق الإنسان (الاتفاقيّات والمواثيق والبروتوكولات والمعاهدات والإعلانات)[4] إطار عمل معياري دوليًّا متينًا حول الحقّ في التعليم من دون تمييز أو تهميش. يجب القيام بمراجعات تشاركيّة متعددة الأطراف بقيادة الحكومات ومأسسة التدابير الضروريّة لإنجاز الواجبات الخاصة بها، والحرص على وجود أطر عمل سياسيّة وقانونيّة وطنيّة دوليّة تُشكِّل ركيزة توفير التعليم النوعي وضمان استدامته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات، في سبيل ضمان أنظمة التعليم النوعيّة ومحصِّلات التعلّم الفاعلة، أن تمأسس لآليّات الحوكمة والمساءلة المناسبة، وتضمن الجودة وأنظمة المعلومات وإجراءات وآليّات التمويل وترتيبات الإدارة المؤسسيّة. ويجب تعزيز **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** لتدعم الأنظمة التعليميّة ونشر المعرفة والوصول إلى المعلومات والتعلّم النوعي والفاعل والتوفير الفعّال للخدمات.

التركيز على الإنصاف والإدماج والمساواة بين الجنسين

يجب تطوير **الخطط والسياسات عبر القطاعات** أو تحسينها بحيث تُعالج العوائق الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة التي تحرم ملايين الأطفال والشباب والبالغين من التعليم والتعلّم النوعي. ويجب أن يتضمّن ذلك تغييرات في سياق التعليم والمقاربات والهيكليّات **واستراتيجيّات التمويل** الضروريّة لمعالجة ظروف مجموعات من الأطفال والشباب والبالغين المستبعدين (مثلًا الفتيات والأطفال المعوّقون والأقليّات الإثنيّة واللغوية والمجموعات الأكثر فقرًا، الخ). يُمكن أن تتضمن الاستراتيجيّات: القضاء على المعوقات الماديّة من خلال برامج التحويلات النقديّة؛ وتوفير التغذية المدرسية والخدمات الصحيّة؛ وبرامج فرصة ثانية/إعادة دخول؛ وتجهيزات المدرسة الدامجة؛ وتدريب المعلمين على التعليم الدامج؛ وسياسات لغويّة من أجل معالجة مشكلة التهميش. وبهدف قياس التهميش في التعليم، ووضع أهداف للحدّ من اللامساواة ورصد التقدم المحرز نحو هذه الأهداف، يجب على جميع الدول أن **تجمع البيانات** التفصيلية الموزعة بحسب خصائص المجموعات السكانيّة المحددة، وأن تُحللها وتستخدمها.

يتعيّن على الأنظمة التعليميّة لضمان **المساواة بين الجنسين**، العمل بصورة واضحة للقضاء على التحيّز والتمييز بين الجنسين، والناشئين عن سلوكيّات وممارسات وأوضاع اجتماعيّة. يتعيّن على الحكومات والشركاء وضع تدابير تراعي شؤون النوع الاجتماعي والتقدم في المناهج وتدريب المعلمين والرصد، حرصًا على أن يُحدث التعلّم والتعليم تأثيرًا متساويًا في الفتيان والفتيات والرجال والنساء. ويجب وضع تدابير خاصة من أجل الحرص على الأمن الشخصي للفتيات والنساء خلال الانتقال من المؤسسات التعليمية وإليها.

التركيز على النوعيّة والتعلّم

يجب أن يترافق النفاذ إلى التعليم المتنامي بتدابير لتحسين نوعيّة التعليم والتعلّم وجدواهما. ينبغي تزويد المؤسسات والبرامج التعليميّة بالموارد الضروريّة وتامين منشآت آمنة وصديقة للبيئة ومتاحة؛ وتأمين أعداد كافية من المعلمين المؤهلين والمتدرّبين والمدعومين ويتقاضون أجرًا مناسبًا، ويستخدمون مقاربات تربوية فعّالة وتعاونيّة ومتمحورة حول المتعلِّم؛ واستخدام كتب وغيرها من المواد التربوية والتكنولوجيّات الخاصة والفاعلة في هذا المجال، من حيث الكلفة، ومتاحة لجميع المتعلّمين الأطفال والشباب والكبار. يجب وضع السياسات والأنظمة الخاصة بالمعلمين لضمان وجود عددٍ كافٍ من المعلمين المؤهلين والمحفزين الذين يتم توزيعهم بصورة منصفة وفاعلة عبر النظام التعليمي. ويجب مأسسة الأنظمة والممارسات الرامية إلى تقييم التعلّم والتي تتضمن

[4] التعريف بالمصطلحات الأساسيّة المستخدمة في معاهدات الأمم المتحدة: http://treaties.un.org/Pages/Overview.aspx?path=overview/definition/page1_en.xml#agreements

تقييم البيئة والعمليّات والمحصِّلات أو تحسينها. ويجب أن تكون محصِّلات التعلّم واضحة التعريف في حقول معرفيّة وغير معرفيّة، وينبغي أن يتم تقييمها بصورة مستمّرة على أساس أنّها تُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من عمليّة التعلّم والتعليم.

الترويج للتعلّم مدى الحياة

يجب أن يكون التعلّم مدى الحياة راسخًا منذ لحظة الولادة في الأنظمة التعليميّة من خلال استراتيجيّات وسياسات مؤسسيّة وبرامج مجهزة بالموارد الكافية، ناهيك عن شراكات متينة على المستويات المحليّة والإقليميّة والوطنيّة والدوليّة، لتوفير الفرص لجميع الفئات العمريّة، بما في ذلك البالغون. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة حاجات المتعلّمين الكبار وملايين الأطفال والشباب والبالغين الذين يبقون أميين. ويتعيّن على الدول، في سبيل اكتساب المعلومات والمهارات الجديدة، مأسسة الآليّات والعمليّات لتقييم كميّة المهارات المتاحة ونوعيّتها، وضمان أن تستجيب أنظمة التدريب والتعليم والمناهج لحاجات سوق العمل والمجتمع. ويجب استخدام مقاربات قطاعية تضمّ التعليم والعلوم والتكنولوجيا والأسرة والتوظيف والتنمية الصناعيّة والاقتصاديّة والهجرة والدمج والمواطنة والرفاه الاجتماعي والسياسات الماليّة العامة.

التعاطي مع شؤون التعليم في حالات الطوارئ

تُشكِّل المخاطر الطبيعيّة، ناهيك عن النزاعات وحالات انعدام الاستقرار والهجرة الداخليّة والعابرة للحدود، حاجزًا أمام تحقيق التعليم للجميع. أمّا الفشل في إعطاء التعليم الأولويّة في الاستجابة للظروف الإنسانيّة، فيُفقد أجيالًا بكاملها التعليم، فتُصبح أقلّ حظوةً وجهوزيّةً للمساهمة في التعافي الاجتماعي والاقتصادي للبلد أو المنطقة. وعليه يجب على الدول مأسسة التدابير لضمان وجود بيئة تعليميّة آمنة وحمائيّة، وينبغي احترام المؤسسات التعليميّة والمدارس وحمايتها على أنّها مساحة سلام. وبالتالي يجب أن تبقى المدارس – والطرق منها وإليها – منيعةً من الاعتداءات، بما في ذلك التجنيد الإجباري والخطف والعنف الجنسي. ويجب اتخاذ التدابير لوضع حدٍّ لحالات إفلات الأفراد والمجموعات المسلّحة والقوّات من العقاب، سيّما على خلفيّة الاعتداء على مدارس وطلاّب ومعلمين وعمّال في حقل المساعدة الإنسانيّة.

ينبغي أن تكون الجهوزيّة لحالات الطوارئ والاستجابة لها مدمجة في الخطط القطاعيّة الوطنيّة الحساسة للأزمات. ويجب تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على تقييم حاجات الأطفال والكبار التعليميّة بسرعة في حالات الأزمات وما بعد النزاعات لاستعادة فرص التعلّم. وعلى الدول أن تستخدم فرصة "إعادة البناء"، تحقيقًا لأنظمة تربوية وهيكليّات أكثر أمانًا واستدامةً، ما يسمح لمجموعات مهمشة، مثل الفتيات والمراهقين والأطفال المعوّقين واللاجئين والنازحين، بالوصول إلى المدرسة. كما يجب بناء أنظمة تعليميّة منيعة مبنيّة على مبادئ الوقاية والجهوزيّة والردّ. ولا بدّ من وضع أنظمة وبناء القدرات للحدّ من مخاطر الكوارث، وبناء السلام، والتكيّف مع التغيّر المناخي، والجهوزيّة في حالات الطوارئ، والاستجابة في وسط المدارس والمجتمعات وعلى المستويات شبه الوطنيّة والوطنيّة والإقليميّة. وحرصًا على وضع مقاربة شاملة يجب تعزيز التمويل المخصص للتعليم في حالات الطوارئ وإقامة روابط أكثر فاعليّةً بين السياسة الإنسانيّة والتنمويّة والتمويل.

أهداف عالمية وخيارات استراتيجيّة محددة

تُعدّ **أهداف** التعليم بحلول العام 2030 محددةً وقابلةً للقياس وهي تُسهم بشكلٍ مباشرٍ في تحقيق الغاية العامة. تُحدد الأهداف طموحاً عالميًا من شأنه أن يُشجّع الدول على النضال في سبيل تقدّم متسارع. ومن المتوقّع أن تترجم الدول هذه الأهداف إلى

أهداف وطنيّة قابلة للتحقق ومبنيّة على الأولويّات التعليميّة واستراتيجيّات وخطط التنمية الوطنيّة، وسبل تنظيم الأنظمة التعليميّة والقدرة المؤسسيّة ووفرة الموارد. وهي تقتضي وضع علامات قياسيّة وسطيّة مناسبة (مثلًا لعامي 2020 و2025) من خلال عمليّة تشاركيّة شفافة ومساءلة كاملة، تقوم على إشراك جميع الفعاليّات لكي تمتلك حسًّا قويًّا بالملكيّة الوطنيّة والفهم. يُمكن وضع مقاييس مرحليّة لكلّ هدف بحيث تُشكّل غايات كميّة لمراجعة التقدم العالمي باتجاه تحقيق الأهداف على المدى البعيد. وستكون هذه العلامات القياسيّة الوطنيّة ضروريّة لمعالجة العجز في المساءلة المقرون بأهداف على المدى البعيد.

الهدف 4. 1: بحلول العام 2030، الحرص على أن يُتم جميع الفتيات والفتيان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والنوعي والذي يؤدّي إلى محصّلات تعليم ذات صلة وفاعلة.

على الرغم من التقدّم المحرز منذ العام 2000، لا تزال نسبة كبيرة خارج المدرسة تُقدَّر بـ58 مليون طفل في سنّ الالتحاق بصفوف التعليم الابتدائي، و63 مليونًا في سنّ الالتحاق بالتعليم الثانوي الأدنى – وتُشكّل الفتيات الغالبيّة منهم –[xii]. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتكسب الكثير من هؤلاء ممن هم في المدرسة المعرفة والمهارات الأساسيّة. ولا يُلمّ 250 مليون طفل ممن هم في سنّ الالتحاق بالصفوف الابتدائيّة، (وقد أمضى نسبة أكثر من 50 في المئة منهم أربع سنوات على الأقلّ في المدرسة)، بمهارات القراءة والكتابة والحساب بما يكفي لاستيفاء معايير الحدّ الأدنى من التعليم[xiii].

يجب توفير التعليم الابتدائي والثانوي المموّل من القطاع العام، والذي يمتد على 12 سنة على الأقلّ للجميع، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي والإثنيّة والإعاقة ومستوى الدخل واللغات والموقع الجغرافي. ومن الأهميّة بمكان أن تكون سنوات التمدرس التسع الأولى والتي تتألّف من التعليم الابتدائي والإعدادي (الحلقة الدنيا من التعليم الثانوي) مجانيةً وإلزاميّة. وعند انتهاء الدورة الكاملة من التعليم الابتدائي والثانوي، يجب أن يكون جميع الأطفال قد أنجزوا طيفًا من محصّلات التعلّم ذات الصلة بحسب تعريف المنهج الوطني والمعايير الرسميّة ومقاييسها، بما في ذلك المعرفة بالمواضيع والمهارات المعرفيّة وغير المعرفيّة التي تُمكّن الأطفال من تطوير طاقاتهم الكاملة[xiv].

لا يُمكن تحقيق محصّلات التعلّم الفاعلة وذات الصلة، إلاّ من خلال المدخلات النوعيّة والعمليّة التعليميّة التي تُمكّن جميع المتعلمين من اكتساب المعرفة والمهارات والقدرات. ويكتسب منحى الإنصاف الأهميّةً نفسها، حيث يجب وضع السياسات لمعالجة التوزيع غير المتكافئ للتعليم على المناطق والأسر والمجموعات الإثنيّة أو الاجتماعيّة – الاقتصاديّة سيّما في المدارس وقاعات الصفّ. وفي العديد من الظروف، يجب أن يتلقّى الأطفال تعليمهم الابتدائي بلغتهم الأمّ. أمّا معالجة حالات عدم التكافؤ في توفير محصّلات التعلّم النوعي، فتقتضي فهمًا أكثر عمقًا للتعليم والتعلّم في بيئة تعلّم محددة.

هذا وتظهر الحاجة إلى فهم مشترك واستراتيجيّات مستدامة لقياس التعلّم بسبلٍ وطرائق تضمن حصول جميع الأطفال والشباب، بصرف النظر عن ظروفهم، على تعليم نوعيّ. ويتجلّى هذا الفهم على النحو الأفضل من خلال وفرة البيانات التلقائيّة والموثوق بها والمعدّلة، والمعلومات المحصّلة من خلال التقييم التكويني و/أو المستمرّ (في قاعات الصفّ) والتقييم النهائي. وأخيرًا، تقتضي الجودة وجود أنظمةٍ لإدارة المعلمين والحوكمة وآليّات المساءلة وإدارة ماليّة عامة متينة.

خيارات الاستراتيجيّة:

- وضع سياسات وتشريعات تضمن 12 سنة على الأقلّ من التعليم الابتدائي والثانوي، على أن تكون تسع سنوات منها إلزاميّة[xv].
- توفير أنماط بديلة من تعلّم الأطفال واليافعين غير المتواجدين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في المدرسة، ووضع برامج معادلة تعترف بها الدولة وتُصادق عليها لتوفير التعلّم المرن في الحقل النظامي وغير النظامي.
- إعداد أنظمة تقييم متينة وشاملة لتقييم محصّلات التعليم في مراحل حساسة، بما في ذلك إنهاء التمدرس في الصفين الابتدائي والثانوي الأدنى (الإعدادي)، ما يعكس المهارات المعرفيّة وغير المعرفيّة. يجب أن تتضمن هذه الأخيرة، من باب الحصر لا التعداد، مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسيّة. تصميم تقييم تكويني يُشكّل جزءًا من عمليّة التعلّم والتعليم ويُشكّل رابطًا مباشرًا بالتربية.

الهدف 4. 2: بحلول العام 2030، الحرص على إلحاق جميع الفتيات والفتيان في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ذات النوعية الجيدة، وكذلك لكي يُهيّأوا للتعليم الابتدائي.

يُشكّل التعليم والرعاية في الطفولة المبكرة ومنذ لحظة الولادة، ركيزة تقدّم الأطفال على المدى البعيد ورفاههم وصحّتهم. يبني هذا التعليم المهارات والقدرات التي تُمكّن الأشخاص من اكتساب التعليم مدى الحياة وكسب لقمة العيش. لا شكّ في أنّ الاستثمار في الطفولة المبكرة، لا سيّما في وسط الفئات المهمشة، يُحدث التأثير الأعظم على المدى البعيد لجهة المحصّلات التعليميّة والتنموية[xvi]. هذا ويسمح التعليم بتحديد إعاقات الأطفال في سنّ مبكرة، ناهيك عن الأطفال المعرّضين لخطر الإعاقة، ما يسمح للأهل ومقدمي الرعاية الصحيّة والمعلمين بالتخطيط لحاجات الأطفال المصابين بإعاقات بشكلٍ أفضل، والحدّ من التأخير في النمو وتحسين محصّلات التعلّم. منذ العام 2000، ارتفعت معدلات القيد في التعليم ما قبل الابتدائي بنسبة الثلثين، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي القيد من 25 في المئة عام 2000 إلى 38 في المئة عام 2015[xvii]. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يتلقّى الأطفال في العديد من أنحاء العالم الرعاية والتربية اللتين تسمحان لهم بتنمية قدراتهم كاملةً.

تتضمن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الصحّة والتغذية المناسبتين، والتحفيز في المنزل والمجتمع المحلّي والبيئة المدرسيّة، والحماية من العنف، والاهتمام بالتطوّرات المعرفيّة واللغوية والاجتماعيّة والعاطفيّة والمادية. وفي خلال سنوات الحياة الأولى، يتكوّن الجزء الأكبر من الدماغ، ويُشارك الطفل في عمليّة تكوين النفس، وتكوين صورة عن العالم المحيط به، ما يسمح له باكتساب أسس التحوّل إلى مواطنٍ سليم وماهر ومشارك. تدعم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة رفاه الأطفال وإعدادهم التدريجي لدخول الصفوف الابتدائيّة، باعتبار هذا الموضوع مرحلةً انتقاليّة غالبًا ما تُرافقها توقّعات مرتفعة بشأن ما يجب على الأطفال القيام به، وما يستطيعون القيام به. يُقصد بتعبير "الجهوزيّة للتعليم الابتدائي" تحقيق الأهداف التنمويّة عبر طيفٍ من المجالات، بما في ذلك الوضع الصحّي والغذائي واللغة المناسبة للسن والنمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي. تحقيقًا لهذه الغاية، من المهم أن تتوفّر الرعاية والتربية النوعيّة والشاملة لجميع الأعمار، بما في ذلك في خلال السنة الأخيرة من التعليم ما قبل الابتدائي الإلزامي والمجاني والنوعي. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يتم رصد نمو الأطفال وتعلّمهم منذ المراحل الأولى وعلى مستوى الفرد والنظام. ومن المهم أيضًا أن تكون المدارس مهيأة للأطفال وقادرةً على توفير فرص التعليم والتعلّم المناسبة لنموّهم والتي تؤتي بالنفع الأكبر للصغار منهم.

خيارات الاستراتيجيّة:

- وضع سياسات وتشريعات تضمن توفير سنة على الأقلّ من التعليم ما قبل الابتدائي النوعي والمجاني.
- وضع سياسات واستراتيجيّات متكاملة ومتعددة القطاعات على صلةٍ بالتربية والتعليم في الطفولة المبكرة، تكون مدعومة بالتنسيق بين الوزارات المسؤولة عن التغذية، والصحّة، وحماية المجتمع والطفل، والمياه/الصرف الصحّي، والعدالة والتعليم وضمان الموارد الضروريّة لتطبيقها.
- تصميم برامج وخدمات شاملة ومتاحة ومدمجة لطفولة مبكرة نوعيّة وتطبيقها على أن تشمل حاجات الصحّة والتغذية والحماية والتعليم، لا سيّما بالنسبة إلى الأطفال ذوي الإعاقات، ودعم الأسر لكونها أوّل من يقوم بتوفير الرعاية والتربية للأطفال.

الهدف 4. 3: بحلول العام 2030، ضمان الوصول المتساوي لجميع الرجال والنساء إلى التعليم التقني والمهني وما بعد الثانوي الجيد بما في ذلك الجامعي.
الهدف 4. 4: بحلول العام 2030، زيادة عدد الشباب والبالغين بنسبة .... في المئة الذين يتمتعون بالمهارات ذات الصلة بما في ذلك المهارات التقنيّة والمهنيّة للعمل والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.

ملاحظة: *يتم تناول الهدفين 4. 3 و4. 4 معًا على أنّهما مترابطان ويُشيران إلى اكتساب المعرفة والمهارات الفنيّة والمتصلة بالعمل من خلال الوصول إلى مستويات مختلفة من التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي.*

تواجه الدول في ظلّ تغيّر أسواق العمل وتنامي معدلات البطالة وتقدم قوى العمل في السنّ والهجرة والتطوّرات في حقل التكنولوجيا، الحاجة إلى تطوير مهارات الأشخاص ومعارفهم، لتمكينهم من العمل وريادة الأعمال والحياة. أمّا فرصة الوصول إلى مستويات عالية من التعلّم، فهي غالبًا ما لا تكون كافيةً، سيّما في الدول الأقل نموًا، ما أفضى إلى هوّةٍ معرفية تترتب عليها عقبات وخيمة على التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وفي العديد من الدول، من المتوقع أن تُعالج سياسات التعليم والتدريب حاجات الشباب والكبار المتغيّرة سريعًا، بهدف تعزيز مهارات الشباب وحملهم على اكتساب مهارات جديدة.

يتوفّر التعليم والتدريب المهني والتقني على مستويات مختلفة من التعليم. وبحلول العام 2012، بلغت نسبة القيد في التعليم الثانوي حوالي 23 في المئة. واتخذ عدد من الدول خطوات في سبيل توسيع التعليم المهني، لا سيّما على المستوى ما بعد الثانوي الأدنى/ المرحلة الإعدادية (ISCED المستوى الخامس). ولقد سُجل توسّع سريع في التعليم ما بعد الثانوي، حيث ارتفع إجمالي معدلات القيد من 100 مليون عام 2000 إلى 196 مليونًا عام 2012[xviii]. ولكن تُسجّل فروقات واسعة على مستوى النوع الاجتماعي في الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي، حيث لا تصبّ الأخيرة في مصلحة النساء في الدول ذات الدخل المتدني أو في مصلحة الذكور في الدول ذات الدخل المرتفع. وعليه، من الأهميّة بمكان زيادة فرص التعلّم وتنويعها وخفض الحواجز أمام التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم ما بعد الثانوي، بما في ذلك الجامعي، وتوفير فرص تعلّم مدى الحياة للشباب والكبار. وإلى جانب الإلمام بالمهارات الخاصة بالعمل، يتنامى الطلب على مهارات إدراكيّة وشخصيّة رفيعة المستوى، بما في ذلك معالجة المعلومات والتفكير النقدي ومعالجة المشاكل[xix].

ولمواجهة هذه التحديات، لا بدّ من وضع استراتيجيّات مناسبة للربط بين التعليم والتدريب المهني والتقني وعالم العمل ربطًا وثيقًا في القطاعين النظامي واللانظامي وبناء سبل تعلّم بين مختلف مسالك التعليم وتيسير الانتقال بين المدرسة والعمل. يجب على

أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني الاعتراف بالمهارات المكتسبة من خلال الخبرة أو من خلال مواقع غير نظامية ولا نظامية وتثمينها بما في ذلك في عالم العمل وبواسطة الانترنت. ويقتضي الترويج للتعلّم مدى الحياة إتباع مقاربة على مستوى القطاع تشمل التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي ناهيك عن إيجاد فرص تعلّم للأشخاص من جميع الأعمار ولا سيّما فرص تعلّم الكبار والتعليم والتدريب.

يتمثل أحد التحديات بتوسيع الوصول المنصف إلى التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم ما بعد المرحلة الثانوية من خلال ضمان النوعيّة. أمّا التعلّم الإلكتروني وعن بعد، فهو أساسي لتلبية هذه الحاجة. ومن التحديات الأخرى تعزيز حركيّة المتعلّمين والعاملين وتدفّق الطلاّب الذين ينتقلون إلى الخارج بحثًا عن تحصيل أكاديمي. ونتيجةً لذلك، باتت مسألة المقارنة بين المهارات والاعتراف بالمهارات وضمان نوعيّتها مجالًا مثيرًا للقلق خصوصًا في الدول التي تشهد أنظمةً إداريّة ضعيفة.

باستطاعة نظام تعليم ما بعد الثانوي منتظم ومعزز بالتكنولوجيا، أن يُعزز الوصول والإنصاف والنوعيّة والجدوى، وأن يُضيِّق الهوّة بين ما هو مكتسب في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي وما تُطالب به الاقتصادات والمجتمعات. وبالإضافة إلى تعزيز المهارات المهنيّة، يؤدّي التعليم ما بعد الثانوي دورًا محوريًا في خلق المعرفة ونشرها تحقيقًا للنمو الاجتماعي والثقافي. ومن خلال الجانب البحثي للتعليم ما بعد الثانوي، يتم في العديد من الدول تعزيز المهارات التحليليّة التي تسمح بمعالجة محليّة للمشاكل المحليّة. ومن المهم تقييم تأثير سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم ما بعد الثانوي ومحصّلاتها وتجميع بيانات بشأن الانتقال من التعلّم إلى عالم العمل وتوظيف المتخرّجين مع إيلاء أهميّة للفروقات.

خيارات الاستراتيجيّة:

- إعداد سياسات وخطط وطنيّة مبنية على الشواهد، وتُعالج التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم ما بعد الثانوي بصورة شاملة، وتحدّ من الفوارق وتستجيب لحاجات سوق العمل المتغيِّرة.
- إعداد سياسات وشراكات فاعلة عبر قطاعات التعليم والتدريب المهني خصوصًا بين القطاعين العام والخاص وإشراك أصحاب العمل والنقابات في التطبيق والرصد والتقييم من أجل مواكبة الظروف المتغيّرة ومواكبة العصر.
- الحرص على أن يتضمّن المنهج المهارات المتصلة بالعمل والقابلة للنقل بما في ذلك المهارات في حقل تنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ضمان أنظمة وأطر عمل شفافة وفاعلة لضمان جودة التعليم والتدريب المهني.
- الترويج للتعلّم المرن في التعليم النظامي وغير النظامي؛ وتمكين المتعلّمين من اكتساب معدلات تراكمية لتعلمهم ونقلها إلى مستويات التحصيل والاعتراف بالتعلّم المسبق والمصادقة عليه؛ إقامة برامج مناسبة وخفض العقبات أمام الوصول؛ تعزيز الفرص المتاحة للشباب والبالغين من جميع الأعمار لتحسين مهاراتهم وتكييفها مع إيلاء أهميّة للمساواة بين الجنسين والمجموعات المستضعفة.
- تعزيز التعاون الدولي في إعداد برامج التعليم ما بعد الثانوي عبر الحدود بما في ذلك ضمن إطار الاتفاقيّات الدوليّة والإقليميّة المتصلة بالاعتراف بمهارات التعليم العالي ودعم الوصول المتنامي وتوفير جودة أكبر وبناء القدرات.

الهدف 4. 5: بحلول العام 2030، القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان وصول متساوٍ للمستضعفين إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني بما في ذلك ذوو الإعاقات والسكان الأصليون والأطفال في الظروف الصعبة.

على الرغم من التقدم الإجمالي المحرز في قيد مزيدٍ من الفتيان والفتيات في التعليم الابتدائي، أولى اهتمام غير كافٍ للقضاء على حالات اللامساواة في التعليم على جميع المستويات. على سبيل المثال، يصل احتمال ألاّ يُتمّ الأطفال من الخمس (20 في المئة) الأفقر من الأسر في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط التعليم الابتدائي خمسة ضعف نسبة الأطفال من الخمس الأكثر ثراءً[xx]. وبالإضافة إلى ذلك، يميل الفقر إلى تعزيز عوامل تهميش أخرى كتوسيع الهوّة بين الجنسين.

تُشكِّل اللامساواة بين الجنسين مصدر قلق. ومن المتوقع أن تصل نسبة 69 في المئة فقط من الدول إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوصول إلى التعليم الابتدائي – وقيد عددٍ متساوٍ من الفتيان والفتيات – و48 في المئة إلى التعليم الثانوي بحلول العام 2015[xxi]. وفي حين تُشكِّل المساواة بين الجنسين مقياسًا للتقدم، لا بدّ من بذل مزيدٍ من الجهود لضمان المساواة بين الجنسين – وهو هدف أكثر طموحاً، ويعني أنّ جميع الفتيان والفتيات والنساء والرجال يتمتعون بفرصٍ متساوية في الحصول على تعليم نوعي عالي الجودة، وتحقيق مستويات متساوية، والتمتع بمنافع متساوية في حقل التعليم. ولا بدّ من بذل عناية خاصة للفتيات والشابات المراهقات اللواتي يعشن في مناطق فقيرة ونائية، واللواتي يتعرّضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو للزواج والحمل المبكري، ويقمن بالعديد من المهام المنزليّة. وفي بعض الأحيان ينال التمييز من الفتيان أيضًا. فغالبًا ما يعكس انعدام المساواة بين الجنسين في التعليم المعايير السائدة في وسط الجنسين والتمييز في المجتمع الأوسع، بحيث تُصبح السياسات الرامية إلى التغلّب على اللامساواة أكثر فاعلية حين تكون جزءًا من رزمةٍ إجماليّة تُروِّج للصحّة والعدالة والحوكمة والتحرر من عمالة الأطفال. وتتضمن المجموعات المستضعفة الأخرى التي تقتضي عنايةً خاصة المعوّقين والسكان الأصليين والأقليّات الإثنيّة والفقراء.

تتأثر الفرص التعليميّة المتاحة للعديد من الأطفال بالنزاعات والآفات والكوارث الطبيعيّة. وتعيش نسبة تُناهز 36 في المئة من الأطفال المتسرّبين من المدرسة في مناطق متأثرة بالنزاعات مقارنةً مع 30 في المئة في العام 2000[xxii]. ومن الضروري المحافظة على التعليم في حالات الطوارئ والنزاعات وما بعد النزاعات والكوارث ومعالجة الحاجات التعليميّة للنازحين داخليًا واللاجئين. وفي الوقت نفسه، يؤدّي التعليم، لا محالة، دورًا مهمًا في الوقاية من النزاعات والتخفيف من آثارها والاعتراف بالكوارث والأمراض. وبالإضافة إلى التدابير المقترحة لضمان ترسيخ الإنصاف والدمج والمساواة بين الجنسين في جميع الأهداف التعليميّة، يُقترح اتباع الاستراتيجيّات في ما يأتي:

خيارات الاستراتيجيّة:

- تحديد وصول النساء والفتيات إلى التعليم النوعي ورصده وتحسينه، ناهيك عن مستوى المشاركة والتحصيل والإنجاز. وفي الظروف التي يكون فيها الفتيان أقلّ حظوةً، يجب أن يُشكِّل هؤلاء محور التدابير الهادفة.
- الحرص على أن تتضمن السياسات التعليميّة والخطط القطاعية والتخطيط للميزانيّة، تقييمًا للمخاطر وجهوزيّةً واستجابة لحالات الطوارئ في حقل التعليم والمبادرات التي تستجيب للحاجات التربويّة للأطفال والشباب والبالغين المتأثرين بالكوارث والنزاعات والتهجير والآفات بما في ذلك النازحون داخليًا واللاجئون. يجب دعم الآليّات الإقليميّة وشبه الإقليميّة والاستراتيجيّات التي توضع للحالات التعليميّة للنازحين داخليًا واللاجئين.
- مراجعة خطط التعليم القطاعيّة وميزانيّاتها ومناهجها والكتب المدرسية[xxiii] للحرص على أن تكون الأخيرة خاليةً من القوالب النمطيّة وتُعزز المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان.
- الحرص على استخدام مصادر بيانات ومعلومات مختلفة، بما في ذلك أنظمة معلومات إدارة التعليم والمسوحات الخاصة بالمدارس والأسر لتيسير رصد حالات التهميش الاجتماعي في التعليم. تعدّ قاعدة البيانات العالميّة حول اللامساواة في التعليم، مثالًا عن كيفيّة توفير المعلومات لاتخاذ تدابير فعالة[xxiv].

الهدف 4. 6: بحلول العام 2030، الحرص على أن يُلمّ جميع الشباب ونسبة ... في المئة على الأقل من البالغين الذكور والإناث بمهارات القرائيّة والحساب.

تُشكّل القرائية جزءًا من الحقّ في التعليم ومصلحة عامة. وهي تقع في صلب التعليم الأساسي، وتُشكّل ركيزةً لا بديل منها للتعلّم المستقلّ[xxv]. أمّا منافع القرائيّة، خصوصًا للنساء، فهي موثقة على نحوٍ جيّد. ومن هذه المنافع مشاركة أكبر في سوق العمل وتأخير سن الزواج وتحسين صحّة وتغذية الأطفال والعائلة؛ تُسهم هذه الأمور بدورها في خفض معدلات الفقر وتوسيع الفرص الحياتيّة. ولكنّ تحسين معدلات القرائيّة في وسط البالغين والشباب يبقى تحديًا عالميًا. لا يتمتع 781 مليون بالغ (يبلغ من العمر 15 وما فوق)، ثلثاهم من النساء، بالقدرة على القراءة والكتابة[xxvi]. تُشكّل مهارات القرائيّة المتدنيّة مصدر قلقٍ على الصعيد العالمي بما في ذلك في الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع. تفتقر نسبة 20 في المئة من الكبار في أوروبا إلى مهارات القرائيّة الضروريّة للمشاركة في المجتمع[xxvii]. ويواجه الكبار الذين لا يتمتعون بمهارات قرائيّة عالية العديد من المشاكل. ومن المحتمل ألا يجدوا فرصة عمل؛ أمّا الذين يجدون فرصة عمل فيتقاضون أجورًا متدنية ويجدون صعوبةً في الإفادة من الفرص المتاحة في المجتمع وممارسة حقوقهم. ومن المرجح أيضًا أن يعانوا ظروفًا صحيّة سيئة.

بحلول العام 2030، يجب أن يُحقق جميع الشباب (عن عمرٍ يتراوح بين 15 و24 سنة)[xxviii] والكبار حول العالم، مستويات عالية من القرائيّة والحساب، يكون معترفًا بها وذات صلة ومعادلة للمستويات التي تحققت على مستوى إنجاز التعليم الأساسي. تستند المبادئ والاستراتيجيّات والتدابير الخاصة بهذا الفهم إلى فهمٍ معاصرٍ للقرائيّة، ليس فقط على أنّها مجرّد مقارنة بين "أمي" و"غير أمي"، بل على أنّها استمراريّة لمستويات المهارة[xxix]. ترتبط المستويات المطلوبة وطريقة تطبيق مهارات القراءة والكتابة بظروف محددة. وعليه، تستجيب برامج ومنهجيّة القرائيّة لحاجات المتعلّمين وظروفهم، بما في ذلك توفير برامج القرائيّة الثنائيّة وبين الثقافات والمتصلة بالموضوع والتي تتدرج ضمن إطار التعلّم مدى الحياة. توفّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيّما التكنولوجيا المتنقلة، حافزًا لتسريع التقدم باتجاه هذا الهدف.

خيارات الاستراتيجيّة:

- إنشاء مقاربة قطاعيّة ومتعددة القطاعات من أجل صياغة سياسة القرائيّة والتخطيط لها وتخصيص الميزانيّة الضروريّة من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف ودعم الخدمات اللامركزيّة في الممارسة.
- الحرص على أن تكون برامج القرائيّة نوعيّةً ومفصّلة على قياس الحاجات ومبنيّة على معرفة سابقة وعلى تجربة المتعلمين، مع إيلاء أهميّة خاصةٍ للفتيات والنساء والمجموعات المستضعفة.
- وضع إطار عمل لتقييم القرائيّة وأدوات لتقييم مستويات المهارة. سيقتضي هذا الأمر التعريف بالمهارة عبر مختلف الظروف.
- إقامة نظام لتجميع البيانات الحديثة وذات الصلة وتحليلها وتشاركها حول مستويات القرائيّة وحاجاتها وتكون مفصّلة بحسب النوع الاجتماعي وسائر مؤشرات التهميش.

الهدف 4. 7: بحلول العام 2030، الحرص على أن يكتسب جميع المتعلّمين المعرفة والمهارات الضروريّة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم المخصص للتنمية المستدامة وأنماط العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالميّة وتقدير التنوّع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

في عالمٍ معولمٍ مشوب بالتحديات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، يُعدّ التعليم الذي يُساعد على بناء مجتمعات مسالمة ومستدامة شأنًا أساسيًا. غالبًا ما تدمج الأنظمة التعليميّة بصورة كاملة مثل هذه المقاربات التحوليّة. وعليه من الضروري تخصيص مكانة مركزيّة للتعليم بحلول العام 2030 بهدف تعزيز مساهمة التعليم في إنجاز حقوق الإنسان والسلام والمواطنة المسؤولة والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والصحّة.

يجب أن يكون مضمون هذا التعليم – الذي يتضمّن مواضيع مثل التربية الشاملة على الصحة الإنجابية واحترام التعددية الثقافيّة والحوار بين الثقافات – ذا صلة مع التركيز على الجوانب المعرفية وغير المعرفية. يُمكن اكتساب المهارات والمعرفة والقيم والسلوكيّات التي يحتاج إليها المواطنون لكي يعيشوا حياةً منتجةً ويتخذوا قرارات مهمة ويؤدّوا أدورا فاعلة على المستويين المحلّي والعالمي في مواجهة التحديات العالميّة ومعالجتها من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة[xxx] والمواطنة العالميّة[xxxi] والذي يتضمّن التربية على السلام وحقوق الإنسان، ناهيك عن التربية بين الثقافات والتعليم من أجل التفاهم الدولي. وفي حين أحرز تقدّم لافت في خلال السنوات المنصرمة، تُشير نسبة 50 في المئة فقط من الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو إلى أنّها قامت بدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة[xxxii].

خيارات الاستراتيجيّة:

- إعداد السياسات والبرامج لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالميّة ودمجهما في سياق التعليم النظامي وغير نظامي واللانظامي من خلال تدخلات على مستوى النظام التعليمي، وكذلك من الجوانب التدريبية. يتضمّن ذلك تطبيق برنامج العمل الدولي على التعليم من أجل التنمية المستدامة[xxxiii] ومعالجة مواضيع مثل التغيّر المناخي والمعيشة المستدامة والمواطنة المسؤولة.
- تزويد المتعلّمين من كلا الجنسين وجميع الأعمار بفرص اكتساب المعارف والمهارات والقيم والسلوكيّات الضروريّة لبناء مجتمعات مسالمة ومستدامة مدى الحياة.
- الحرص على أن يعترف التعليم بالدور المحوري الذي تؤدّيه الثقافة في تحقيق الاستدامة مع مراعاة الظروف المحليّة والثقافة والتوعية على الثقافة والتراث وتنوّعهما.
- دعم أنظمة تقييم أكثر متانةً بحيث يُسهم كلّ من المواطنة العالميّة والتعليم من أجل التنمية المستدامة في تقييم محصلات التعليم المعرفيّة والاجتماعيّة العاطفيّة والسلوكيّة باستخدام الأدوات القائمة والمثبتة عند الإمكان وتحديد الحاجة إلى تطوير أدوات جديدة وضمّ طيفٍ واسعٍ من الدول والمناطق.
- تعزيز التعليم الذي يروِّج لثقافة السلام واللاعنف والحوار والتفاهم بين الثقافات.

سبل التطبيق

الهدف 4.أ: بحلول العام 2030، بناء و تحسين المنشآت تعليميّة تكون مراعية لشؤون الأطفال والإعاقة والنوع الاجتماعي وتوفير بيئة تعلّم آمنة وغير عنيفة وتشاركيّة وفاعلة للجميع.

يُعالج هذا الهدف الحاجة إلى بنية تحتيّة ماديّة وبيئة آمنة وتشاركيّة تُعزز التعلّم للجميع بصرف النظر عن وضع الإعاقة [xxxiv]. ولا بدّ من بيئة تعلّم نوعيّة لدعم جميع المتعلّمين والأساتذة وسائر طاقم العمل التعليمي. ويجب أن تكون هذه البيئة متاحةً للجميع، وأن توفِّر الموارد والبنية التحتيّة المناسبة لضمان صفوف ذات حجمٍ مناسب وتوفير منشآت صحيّة. ومع أنّ متوسط نسبة المدارس الابتدائيّة المجهزة بتغطية صحيّة مناسبة قد ارتفع من 59 في المئة عام 2008 إلى 68 في المئة عام 2012 في 126 دولة، لم تستوفِ سوى مدرستين هذا المعيار في 52 من الدول الأقلّ نموًا وسائر الدول ذات الدخل المنخفض[xxxv].

يُعدّ الحرص على شعور الفتيات بالأمان في البيئة التعليميّة أساسيًا لمتابعة التعليم[xxxvi]. ومع بداية سنّ المراهقة، تُصبح الفتيات أكثر عرضةً للعنف الجنسي والتحرّش والإكراه والاستغلال. أمّا العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدرسة فيُشكّل عقبةً مهمةً أمام تعليم الفتيات. ويتعرّض عدد متنامٍ من الأطفال بصورة مستمرّة للعنف في المدرسة: تتعرّض 246 مليون فتاة وصبي للتحرّش والاستغلال في المدرسة ومحيطها في كلّ سنة[xxxvii]. وفي ثلثي الدولة التي تُعاني تفاوتاً بين الجنسين في التعليم الثانوي الأدنى، يقع هذا التفاوت على حساب الفتيات[xxxviii]. ولا شكّ في أنّ غياب الحمامات المخصصة للفتيات وعدم الوصول إلى الفوط الصحيّة والوصمة المتصلة بالنظافة حين تبدأ العادة الشهريّة يُمكن أن يُسيء إلى تعلّم الفتيات ويزيد من معدلات التغيّب ويؤدي إلى تراجع الأداء المدرسي. وعلى النحو نفسه، يؤدي عدم التنبه إلى حقوق الأطفال وحاجاتهم وإلى الشباب والبالغين المصابين بإعاقات إلى الحدّ من مشاركة هؤلاء في التعليم.

خيارات الاستراتيجيّة:

- وضع سياسات شاملة ومتعددة الأوجه ومتماسكة تكون مراعيةً لشؤون النوع الاجتماعي والإعاقة وتعزيز المعايير والأنظمة التي تحرص على سلامة المدارس وخلوّها من العنف.
- الحرص على توفّر المياه والكهرباء والحمامات وقاعات الصفّ المناسبة والآمنة والمواد والتكنولوجيا التعليميّة المؤاتية في كلّ قاعة من قاعات الصفّ وضمان أمنها.
- الحرص على تخصيص الموارد بصورة منصفة بين المدارس ومراكز التعليم صاحبة الامتياز الاجتماعي والاقتصادي والمحرومة.

الهدف 4. ب: بحلول العام 2020، زيادة عدد المنح الممنوحة للدول النامية بنسبة ... في المئة عالميًا لا سيّما الدول الأقلّ نموًا والدول الجزريّة الصغيرة والدول الإفريقيّة للقيد في التعليم العالي بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج الفنيّة والهندسيّة والعلميّة في الدول المتقدمة وسائر الدول النامية.

يُمكن أن تؤدّي برامج المنح المدرسيّة دورًا فاعلًا في توفير الفرص للشباب والبالغين الذين ما كانوا لولا ذلك ليتمكنوا من متابعة تعليمهم. في عامي 2010–2011، تم تخصيص مبلغ 3.2 مليارات دولار على شكل مساعدات سنويّة للمنح وتغطية التكاليف المخصصة للطلاّب، والتي تُعادل ربع إجمالي المساعدات المخصصة للتعليم[xxxix]. يُمكن أن تكون هذه النفقات أساسيّة لتعزيز مهارات القوى العاملة في الدول ذات الدخل المتدني، ولكنّ معظمها يفيد الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. على سبيل المثال،

كان إجمالي التمويل على شكل منح وتكاليف مخصصة للطلاّب، والذي تتلقاه سنويًا خمس الدول ذات الدخل المتوسِّط، موازيًا للمجموع الإجمالي للمساعدات المباشرة للتعليم الأساسي المخصص للدول ذات الدخل المتدني الستّ والثلاثين عامي 2010 و2011. وحيث تُقدِّم الدول النامية منحاً للطلاّب من الدول النامية، فلا يجب أن يُعتبر هذا الأخير جزءًا من برنامج المساعدات الأساسي.

وتماشيًا مع تركيز التعليم 2030 على الإنصاف، يجب أن تصبّ المنح بصورة شفافة نحو الشباب من الخلفيّات الأقلّ حظوةً والذين يتمتعون بمهارات واستحقاق واهتمامٍ واضح. غالبًا ما تصبّ المنح في حقولٍ محددة مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج تعليم الأساتذة والتعليم المهني.

خيارات الاستراتيجيّة:

- يجب أن تعكس الآليّات والبرامج والسياسات المخصصة لبرامج المنح الدوليّة ظروف التنمية الوطنيّة والأولويّات والخطط.
- يجب أن تستهدف جميع فرص المنح بصورة شفافة الشباب والشابات الأقلّ حظوةً والذين يتمتعون بمهارة واستحقاق واهتمامٍ واضح.
- إعداد برامج مشتركة بين الجامعات في البلد الأمّ والبلد المتلقي من أجل تحفيز الطلاّب على العودة إلى ديارهم ناهيك عن آليّات الحيلولة دون "هجر الأدمغة" – وهجرة الأشخاص المتدرّبين – وتعزيز "استقطاب الأدمغة".

الهدف 4. ج: بحلول العام 2030، زيادة عدد المعلمين المؤهلين بنسبة ... في المئة بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب الأساتذة في الدول النامية لا سيّما الدول الأقلّ نموًا والدول الجزريّة الصغيرة النامية.

من الشروط الأساسيّة لضمان التعليم النوعي الحرص على أن يتم تعليم كلّ متعلّم على يد أستاذ مؤهل، وصاحب حماس وقدرة مهنيّة. يُشكِّل هذا الهدف ركيزة تحقيق جميع أهداف التعليم لعام 2030 وهو يقتضي عناية طارئة ويتم ضمن إطار زمني فوري لأنّ الهوّة في المساواة في التعليم تتفاقم نتيجة التوزيع الناقص وغير المتكافئ من المعلمين المدرّبين مهنيًا لا سيّما في المناطق الأقلّ حظوةً.

بحلول العام 2030، يُقدَّر عدد المعلمين الضروري لتحقيق التعليم الابتدائي العالمي بـ3.4 ملايين وعدد المعلمين الضروري لتحقيق التعليم الثانوي الأدنى العالمي بـ5.1 ملايين. وبالإضافة إلى ذلك، في ثلث الدول التي تصدر عنها البيانات يتم تدريب نسبة أقل من 75 في المئة من أساتذة التعليم الابتدائي بحسب المعايير الوطنيّة[xi]. ولقد ساهمت القرارات الماضية بخفض المعايير في خلال فترات الشحّ في تسجيل ميلٍ متنامٍ لتجهيز قاعات الصفّ بمعلمين غير محترفين أو جاهزين. أمّا غياب التنمية المهنيّة المستمرّة أو عدم مطابقتها ودعم الأساتذة والمعايير الوطنيّة لمهنة التعليم فتشكِّل عاملًا أساسيًا لمحصِّلات التعليم متدنيّة النوعيّة. تمحورت أنظمة التعليم الناجحة التي تحرص على النوعيّة والإنصاف في استمراريّة التنمية المهنيّة التي تدعم تعلّم الأساتذة وتحسنّهم في اختصاصاتهم المهنيّة.

والمعلمون هم أيضًا من ذوي الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ولهم الحقّ في طلب ظروف عمل لائقة وتعويضٍ مؤاتٍ. وأخيرًا، يُسهم المعلمون أنفسهم في تحسين محصِّلات الطلاّب التعليميّة، بدعمٍ من القادة المدرسيين والسلطات الحكوميّة والمجتمعات المحليّة.

خيارات الاستراتيجيّة:

- إعداد استراتيجيّات مراعية لشؤون النوع الاجتماعي بهدف استقطاب العناصر الأفضل والأكثر حماسًا للتعليم، والحرص على أن يتم نشرهم حيثما تكون الحاجة الأكبر إليهم. تشمل هذه المعطيات التدابير السياسيّة والتشريعيّة من أجل أن تكون مهنة التعليم جاذبةً للموظفين الحاليين والمحتملين من خلال ضمان أن تكون ظروف العمل وترتيبات الضمان الاجتماعي وخطط التعويضات والأجور جذابة ومنصفة ومعادلة لما توفِّره مهن أخرى تقتضي مستويات مماثلة من المهارات.
- تزويد جميع المعلمين بتعليم نوعي سابق للخدمة وبتنمية ودعمٍ مهني مستمر.
- وضع إطار عمل لمؤهلات الأساتذة والأساتذة المدرّبين والأساتذة المشرفين والمفتشين.
- إعداد سياسات إداريّة لشؤون المعلمين تكون شاملة ومنصفةً ومراعيةً لشؤون النوع الاجتماعي وتطبيقها بحيث تشمل التوظيف والتدريب والنشر والتعويض وترفيع المهارات المهنيّة وظروف العمل.
- إنشاء آليّات للحوار الوطني الممأسس مع المعلمين والمنظمات الممثلة لهم وتعزيزها والحرص على مشاركتها الكاملة في إعداد السياسة التربوية وتطبيقها ورصدها وتقييمها.

المؤشرات

بموجب جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، من المقترح وضع أربعة مستويات من المؤشرات:

- **عالميّة:** تُصادق لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة على حوالى 120 مؤشرًا تُستخدم لرصد أهداف التنمية المستدامة وعددها 169، ما يعني عددًا محدودًا يتراوح بين 6 و10 مؤشرات لكلّ هدفٍ تعليمي؛
- **مواضيعيّة:** ستتولّى الأسرة التعليميّة اقتراح هذه المؤشرات القابلة للمقارنة العالميّة من أجل تعقّب أهداف التعليم بصورة أكثر شموليّةً عبر الدول وهي ستتضمن المؤشرات العالميّة؛
- **اقليمية** : يُمكن إعداد مؤشرات إضافيّة لرصد الأهداف الإقليميّة المحددة لمفاهيم تخضع بدرجةٍ أقلّ للمقارنة على الصعيد العالمي؛
- **وطنيّة:** تلقى الدول التشجيع على اقتراح مؤشرات تُلائم الأنظمة والخطط التعليميّة والأجندات السياسيّة.

اقترح الفريق الاستشاري التقني مجموعة من 42 مؤشرًا على ضوء مشاورات عامة واسعة النطاق. أمّا العمليّة الاستشاريّة المتصلة بتطويرها فتسير على قدمٍ وساق (مراجعة الملحق 1). تستند هذه المؤشرات إلى معايير أربعة: الجدوى والمواءمة مع المفاهيم المشمولة بالهدف وقابليّة تجميع البيانات المنتظمة عبر الدولة وسهولة التواصل مع جمهورٍ عالمي. وبالنسبة إلى بعض الأهداف، تتوفّر مؤشرات متينة لعددٍ كبيرٍ من الدول. أمّا بالنسبة إلى مؤشرات أخرى، فلا بدّ من بذل مزيدٍ من الجهود لإعداد منهجيّات المؤشرات و/أو بناء قدرة الدول على تجميع البيانات واستخدامها. هذا ولا بدّ من بذل المزيد من الجهود الوطنيّة والعالميّة من أجل رم الهوّة في قياس الإنصاف والشمول (حيث يُعتبر تفصيل البيانات بحسب المجموعات السكانيّة شأنًا مهمًا) ناهيك عن محصلات النوعيّة والتعلّم[5].

[5] يرد طرح مفصَّل حول المؤشرات في مستند الفريق الاستشاري التقني (المستند المرجعي رقم 10 الصادر عن المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015).

3. آليّات التطبيق

يقتضي تطبيق التعليم بحلول العام 2030 وضع آليّات وطنيّة وإقليميّة ودوليّة للحوكمة والمساءلة والتنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم. كما يقتضي وضع استراتيجيّات تمكينيّة تشمل الشراكات والتمويل. **تهدف آليّات تطبيق التعليم بحلول العام 2030 إلى دعم التدابير التي تقودها الدولة.** ويجب على هذه الآليّات، تحقيقًا لمزيدٍ من الفعاليّة، أن تكون تشاركيّةً وشموليّةً وشفافة. وهي ستُبنى قدر المستطاع على الآليّات المتاحة.

الحوكمة والمساءلة والشراكات

يستند جدول أعمال ما بعد عام 2015 بصورة أساسيّة إلى المستوى الوطني. وتُناط بالحكومات مسؤوليّة توفير الحقّ في التعليم والاضطلاع بدور وصاية محوري على الإدارة الفاعلة والمنصفة والفعّالة وتمويل قطاع التعليم العام. يجب على الحكومات أن توفّر استدامة القيادة السياسيّة على صعيد التعليم وأن توجِّه عمليّة وضع الأمور في سياقها وتطبيق أهداف التعليم وغاياته بحلول العام 2030 والحرص على قيام عمليّة شفافة وتشاركيّة مع سائر الشركاء الأساسيين. وتضطلع الدولة بدورٍ فاعل في تنظيم المعايير وتحسين النوعيّة والحدّ من التناقضات بين المناطق والمجتمعات والمدارس. يجب على الحكومات أن تدمج التخطيط في حقل التعليم ضمن استراتيجيّات الحدّ من الفقر والتنمية المستدامة حيث يكون ذلك مناسبًا والحرص على أن تتماشى السياسات مع الواجبات القانونيّة في الاحترام والحماية وإنجاز الحقّ في التعليم.

في خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، يجب إضفاء طابعٍ ديمقراطي على عمليّة اتخاذ القرارات، لتعكس السياسات الوطنيّة أصوات المواطنين وأولويّاتهم. يُمكن أن يستفيد التخطيط والتطبيق والرصد من دعم شراكات متينة متعددة الأوجه تجمع بين مختلف الفعاليّات التي ترد مساهماتها وتدابيرها المحتملة في ما يلي. يجب أن تسير الشراكات على جميع المستويات عملًا بمبادئ حوار سياسي مفتوحٍ وشمولي وتشاركي، ناهيك عن المساءلة المتبادلة والشفافية والتآزر. يجب أن تبدأ المشاركة بمشاركة العائلات والمجتمعات.

تؤدّي **منظمات المجتمع المدني**، بما في ذلك الائتلافات التمثيليّة والشاملة والشبكات، أدورًا أساسيّةً. يجب إشراك هذه المنظمات في جميع المحطات من التخطيط إلى الرصد والتقييم مع مأسسة أدوارها وضمانها. باستطاعة منظمات المجتمع المدني:

- تعزيز التعبئة الاجتماعيّة وتوعية الرأي العام والحرص على إسماع أصوات المواطنين (لا سيّما من يواجه منهم التمييز) في عمليّة وضع السياسات؛
- إعداد مقاربات مبتكرة وتكميليّة تُساعد على الارتقاء بالحقّ في التعليم لا سيّما بالنسبة إلى المجموعات الأكثر تهميشًا؛
- يجب توثيق التجربة وتشاركها انطلاقًا من الممارسة وتقييم المواطنين والبحوث نحو الحوار السياسي المفيد وذي الهيكليّة وتحميل الحكومات مسؤوليّة عمليّة المتابعة وتحقيق النتائج والمدافعة المبنيّة على الشواهد والتدقيق في الإنفاق والحرص على الشفافية في حوكمة التعليم وإعداد الميزانيّات.

يُعدّ **المعلمون** ومنظماتهم شريكًا فاعلًا بحد ذاته، ويجب إشراكهم في جميع محطات عمليّة وضع السياسات والتخطيط والتطبيق. باستطاعة الأساتذة وموظفي قطاع دعم التعليم:

- توظيف حسّهم المهني والتزامهم للحرص على اكتساب الطلاّب التعليم.

- وضع حقائق قاعة الصفّ في واجهة الحوار السياسي وعمليّة وضع السياسات والتخطيط وإقامة جسر عبور بين السياسة والممارسة، والمساهمة من خلال التجارب كأصحاب ممارسة، وإضفاء آرائهم الجماعيّة وخبرتهم على السياسات والاستراتيجيّات الإجماليّة؛
- تعزيز التشارك والنوعيّة والإنصاف وتحسين المناهج والتعليم.

باستطاعة **القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الخيريّة** أن تؤدّي دورًا مهمًا لجهة استخدام تجربتها وخبرتها في قطاع الأعمال ومواردها الماليّة لتعزيز التعليم في القطاع العام. باستطاعة الشراكات بين فعاليّات متعددة أن تدعم التعليم من خلال الاستثمارات والمساهمات الشفافة والمتفقة مع الأولويّات المحليّة والوطنيّة واحترام التعليم كحقٍّ من حقوق الإنسان وعدم اتساع اللامساواة. وهي تستطيع:

- تعبئة موارد إضافيّة للتعليم في القطاع العام بما في ذلك تسديد ضرائب منطقيّة؛
- مساعدة عناصر التخطيط في حقل التعليم وتعزيز المهارات على فهم اتجاهات سوق العمل، ما يُسهّل الانتقال من المدرسة إلى العمل، والمساهمة في مقاربات مبتكرة إلى رفع تحديات التعليم؛
- زيادة الفرص في حقل التعليم من خلال توفير خدمات إضافيّة ضمن إطار المعايير التي ترعاها الدولة.

تؤدّي **أسرة البحث** دورًا مهمًا لجهة المساهمة في الحوار السياسي. وتستطيع:

- إعداد بحوث على صلةٍ بالسياسة بما في ذلك البحوث المتصلة بالعمل من أجل تيسير عمليّة تطبيق الأهداف وتعميم المعلومات حول التعليم بشكلٍ يكون متاحاً ويسهل على واضعي السياسات استخدامه؛
- تنمية القدرات الوطنيّة والمحليّة المستدامة لأغراض البحث الكميّ والنوعي؛
- المساعدة على رصد التقدم واقتراح خيارات أو حلول وتحديد أفضل الممارسات.

يُعدّ **الشباب** والطلاّب ومنظماتهم شريكًا أساسيًا يتمتع بخبرةٍ مهمّة يُساهم بها. يجب أن تُبذل الجهود للحرص على تمثيل المنظمات الشبابيّة والتي يقودها طلاّب على نحوٍ فاعل. ويستطيع الشباب:

- تشجيع الحكومات وسائر الشركاء على وضع برامج تربوية للشباب بالتشاور معهم لا سيّما مع الشباب المهمشين بهدف الاستجابة بشكلٍ أفضل إلى حاجاتهم وطموحاتهم؛
- المساعدة على وضع سياسات تُعزز التعليم الأساسي ذات الصلة والمبني على الاستجابة وتمكن على الانتقال السلس من التعليم والتدريب إلى العمل اللائق وحياة الكبار؛
- المشاركة في الحوار بين الأجيال والاعتراف بالأطفال والمراهقين والشباب على أنّهم أصحاب حقّ ومتحدثون مشروعون في سياسة التعليم والممارسة التعليميّة على جميع المستويات.

يرتبط نجاح جدول الأعمال هذا بالجهد الجماعي. ومن الضروري أن يتبنى جميع الشركاء الرؤيا المشتركة للتعليم بحلول العام 2030 والتي وردت في إطار العمل هذا وأن يتحمّلوا المسؤوليّة بأنفسهم: يجب أن تكون المنظمات متعددة الأطراف مسؤولة أمام

الدول الأعضاء، ووزارات التعليم وسائر الوزارات المعنيّة مسؤولة أمام المواطنين، والجهات المانحة مسؤولة أمام الحكومات الوطنيّة، والمواطنون والمدارس والمعلمون مسؤولين أمام الأسرة التعليميّة وبصورة عامة أمام المواطنين.

التنسيق الفاعل

يقتضي تطبيق هدف التنمية المستدامة المتمثل بالتعليم على الصعيد الوطني مقاربة "حوكمة شاملة" حيال التعليم. وعلى ضوء دور التعليم في بناء مجتمعات معرفيّة وقمع حالات اللامساواة المتنامية، ناهيك عن التشديد المتجدد على التعليم مدى الحياة في جدول أعمال التعليم الجديد، تصبح الحاجة ماسة إلى قيادة وتنسيق وتآزر أكثر متانة في داخل الحكومات في ما يخصّ تنمية التعليم ودمجه في أطر عمل التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. لا تستطيع الحكومات منفردةً تحقيق هدف التعليم الطموح لوحدها، بل تحتاج الأخيرة إلى دعم جميع الفعاليّات، بما في ذلك الفعاليّات غير القطريّة. سوف تقوم **الحكومات** بوضع أو تعزيز الآليّات والإجراءات المناسبة من أجل إدارة التدخلات المبنية على تطوير التعليم وتنسيقها وتحفيزها على مستويات عديدة من خلال إشراك جميع الفعاليّات في التخطيط والتطبيق ورصد سياسات التعليم واستراتيجيّاته. وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف الحرص على ملكيّة الدولة، وفي الحالات التي توفِّر فيها الوكالات المنعقدة والوكالات متعددة وثنائيّة الأطراف المساعدة الخارجيّة، تتولّى الدولة عمليّة التنسيق.

وفي الوقت نفسه، ترتدي الجهود **الإقليميّة** الجماعيّة أهميّةً من أجل النجاح في تكييف التعليم بحلول العام 2030 وتطبيقه على المستويين الوطني والإقليمي. يجري التعاون الإقليمي ضمن إطار العمليّات الإقليميّة الأشمل وآليّات تنسيق جدول أعمال التنمية ما بعد 2015 وتنسيقه. يُبنى العمل على الشراكات القائمة وأطر العمل والآليّات الفعليّة والفاعلة، ويقوم حتّى على إنشاء آليّات جديدة. تتضمن الاستراتيجيّات وأطر العمل الإقليميّة الحاليّة والمخطط لها: أجندة 2063: "إفريقيا التي نُريد"؛ واستراتيجيّة منظمة جامعة الدول العربيّة للتربية والثقافة والعلوم؛ واستراتيجيّة الاتحاد الأوروبي حول أوروبا 2020؛ وإطار عمل مجلس أوروبا الجديد حول كفاءات الثقافة الديمقراطيّة والحوار بين الثقافات؛ وإطار عمل مجلس أوروبا الجديدة حول كفاءات الثقافة الديمقراطيّة والحوار بين الثقافات؛ والمشروع الإقليمي للتعليم في أميركا اللاتينيّة والكاريبي؛ وجمعيّة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2015. يُمكن إعداد أدوار ونشاطات محددة على صلةٍ بالآليّات الإقليميّة عام 2016، ما يُحدد محصّلات المؤتمرات الوزاريّة الإقليميّة بشأن جدول أعمال التعليم ما بعد 2015.

سيُساعد التعاون بين الوكالات المنعقدة والمنظمات الإقليميّة والحكوميّة الدوليّة والمجتمعات الإقليميّة وشبه الإقليميّة على التعامل مع التحديات المشتركة بطريقةٍ متماسكة. سوف تعمد منظمة اليونسكو من خلال مكاتبها الإقليمية وبالتعاون مع الوكالات المنعقدة إلى تعزيز عمليّة إشراك المعرفة والسياسات والممارسات الحميدة عبر المناطق.

سيُركِّز التنسيق الإقليمي الشمولي والفاعل على نواحٍ مثل تجميع البيانات ورصدها بما في ذلك مراجعات الأنداد بين الدول؛ والتعلّم المتبادل وتبادل الممارسات الحميدة؛ ووضع السياسات والحوار والشراكات مع جميع الشركاء ذات الصلة؛ وعقد اجتماعات رسميّة وفعاليّات رفيعة المستوى؛ واستراتيجيّات تواصل إقليميّة؛ ومدافعة وتعبئة الموارد؛ وبناء القدرات وتطبيق مشاريع مشتركة.

تضطلع **الأمم المتحدة** بمسؤوليّة جماعيّة مهمّة لجهة تنسيق جدول أعمال ما بعد 2015 على الصعيد العالمي بإشراف وتوجيه من الدول الأعضاء. يتعيّن على منظمة أمم متحدة "تلبي الغاية منها" بحيث تكون على قدر أجندة التنمية الجديدة، أن تستجيب بصورة متماسكة إلى الربط بين أبعاد العمل المعياريّة والتشغيليّة. يتعهد كلّ من **اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي**، بصفتها

الوكالات الداعية إلى اجتماعات، توفير الدعم الجماعي للدول من أجل تطبيق التعليم بحلول العام 2030 من خلال توفير المشورة الفنيّة وترفيع المهارات والدعم المالي المبني على اختصاصها والميزات التفاضليّة والتكامل.

ستتابع منظمة **اليونسكو**، بصفتها وكالة الأمم المتحدة للتعليم، الدور المنوط بها لجهة القيادة والتنسيق لا سيّما من خلال:

- نشاطات الدعم والتأييد من أجل المحافظة على الالتزام السياسي.
- تيسير الحوار السياسي وتشارك المعرفة.
- وضع المعايير.
- رصد التقدم المحرز باتجاه أهداف التعليم.
- العمل مع الفعاليّات الدوليّة والإقليميّة والوطنيّة على توجيه عمليّة تطبيق جدول الأعمال.

في إطار هذه الوظائف، سوف تُنشئ منظمة اليونسكو **لجنة توجيهيّة للتعليم بحلول العام 2030** (تعمل ضمن هيكليّة أهداف التنمية المستدامة الأكبر والتي يتعيّن تحديدها بمزيدٍ من التفصيل) والتي ستوفِّر التوجيهات الاستراتيجيّة للشراكة التعليميّة ما بعد 2015 والتي ستُعنى بمراجعة التقدم. ستتولى المنظمة إنشاء **مجموعة من الوكالات المنعقدة** لضمان مقاربة متماسكة على مستوى الأمم المتحدة. وهي ستستمر بعقد **المشاورات الجماعيّة بين المنظمات غير الحكوميّة** على اعتبار الأخيرة آليّةً أساسيّةً للحوار والتفكير والشراكات مع المنظمات غير الحكوميّة والمجتمع المدني. وبالاستناد إلى هذه العناصر الأساسيّة، ستقوم منظمة اليونسكو بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المشاركة في عقد المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015 وسائر الشركاء بوضع آليّات تنسيق عالميّة مؤاتية تتضمن الشراكة العالميّة من أجل التنمية باعتبارها منصّة تمويل متعددة الفعاليّات تُشكِّل جزءًا من آليّات تنسيق عالميّة مستقبليّة.

الرصد وإعداد التقارير والتقييم للسياسات المبنيّة على الشواهد

تُعدّ سياسات وأنظمة وأدوات الرصد وإعداد التقارير والتقييم، أساسيّة لتحقيق التعليم بحلول العام 2030. يقتضي رصد النوعيّة في التعليم، اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، تشمل تصميم النظام والمدخلات والمضمون والعمليّات والمحصّلات. وحيث تكمن مسؤوليّة الرصد الأوليّة على الصعيد الوطني، يجب على الدول أن تبني آليّات رصد ومساءلة فاعلة تكون مكيّفةً بحسب الأولويّات الوطنيّة بالتشاور مع المجتمع المدني. تقتضي العمليّة بناء توافق أعظم لجهة المعايير النوعيّة ومحصّلات التعليم المحددة التي يجب تحقيقها عبر المسيرة الحياتيّة منذ لحظة الطفولة المبكرة إلى حين اكتساب المهارات الضروريّة للكبار والسبيل إلى قياس هذه الأخيرة.

وبهدف قياس الإنصاف والشمول ورصدهما، يجب بذل الجهود من أجل توسيع قدرة الحكومات على إعداد تقارير بشأن التعليم، تكون مفصّلة بحسب خصائص مثل الجنس والثروة والموقع والإثنيّة واللغة والصفة الاقتصاديّة والاجتماعيّة أو الإعاقة (ومجموع هذه الأخيرة) واستخدامها في حقل التخطيط ووضع السياسات. سوف توفِّر الوكالات المنعقدة بالتعاون الوثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء دعمًا مباشرًا وهادفًا للدول الأعضاء بحيث تُعزز القدرة على القياس والرصد لا سيّما لجهة تعقّب محصّلات الشمول والإنصاف والمساواة والتعلّم.

يُعدّ الرصد العالمي جزءًا لا يتجزأ من الجهود الدوليّة والإقليميّة الرامية إلى تعزيز التحليل وإدارة المعرفة[6]. وعلى ضوء توصية أمين عام الأمم المتحدة، يجب بذل مزيدٍ من الجهود من أجل تنسيق عمليّة وضع التقرير بشأن أهداف ما بعد 2015، إلى جانب وضع تقارير تُرفع إلى مختلف هيئات اتفاقيّات الأمم المتحدة المعنيّة بقطاع التعليم. توفِّر هذه التقارير الوطنيّة الرسميّة التي غالبًا ما تعكس مساهمات المجتمع المدني إضاءةً مهمةً على وضع الحقّ في التعليم.

وعلى ضوء أهميّة التنسيق في إعداد التقارير، سوف يستمر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ويتخذ شكل تقرير رصد التعليم العالمي. سيتولّى فريق عمل مستقل إعداد التقرير الذي تتبناه منظمة اليونسكو وتقوم بنشره. سيُشكِّل التقرير الأداة الأوليّة لمساعدة الحكومة على رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة التعليميّة. وسيتطرّق إلى تطبيق استراتيجيّات وطنيّة ودوليّة تُساعد على تحميل جميع الشركاء ذات الصلة مسؤوليّة التزامهم كجزءٍ من آليّات الرصد والمراجعة الإجماليّة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولا بدّ من مشاركة طيفٍ واسعٍ من الشركاء لتزويد التقرير العالمي بالبيانات. أمّا معهد اليونسكو للإحصاء فسوف يتولّى تجميع البيانات المبنيّة على المقارنة، وسيقوم الفريق الاستشاري التقني المعني باللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع، بتنسيق مع معهد اليونسكو للإحصاء، بإعداد المؤشرات ذات الصلة، بحيث يتم اعتمادها في العمليّة التي تقودها لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة، ناهيك عن سائر المؤشرات المناهجيّة ذات الصلة لدعم إطار العمل.

سيتم تعزيز عمليّة تجميع البيانات وتحليلها واستخدامها من خلال التشجيع على ثورةٍ في حقل البيانات، بالاستناد إلى توصيات المجموعة الاستشارية للخبراء المستقلين التابعة للأمين العام الأمم المتحدة والمتصلة بثورة بيانات في سبيل التنمية المستدامة [7]. ولمعالجة الثغرات الحاليّة في البيانات، يتعيّن على الوكالات تحسين التنسيق من خلال إنشاء مجموعات بين الوكالات لإعداد مناهج منسّقة تُفضي إلى الخروج بتقديرات مشتركة مستندة إلى البيانات المتاحة في ظلّ إعداد مصادر بيانات جديدة قابلة للمقارنة بحسب الضرورة. يجب على الدول والوكالات تعزيز البيانات المتصلة بتعبئة الموارد المحليّة وتنميطها، ناهيك عن سائر جوانب التمويل في سبيل التعليم، بما في ذلك مساهمات الأسر. هذا وستفيد الدول والوكالات من المشاركة في الآليّات المقترحة من أجل المضي في تطوير المعايير وبناء القدرات وتجميع المعلومات الضروريّة وتشارك البيانات.

هذا ولا بدّ من بناء ثقافة بحث وتقييم على المستويين الوطني والدولي، من أجل تعلّم الدروس من استراتيجيّات وسياسات التطبيق والتماس معلومات مرتجعة تصبّ في خدمة التدابير المتخذة. وعلى الصعيد الوطني، يجب على الدول أن تُقيّم تأثير سياسات التعليم في تحقيق أهداف التعليم بحلول العام 2030. ويجب أن تبني الأخيرة على رصد النتائج وخلاصات البحث للحرص على اتخاذ قرارات فاعلة مبنيّة على الشواهد وبرامج موجّهة نجو النتائج. ومن شأن عمليّة التقييم أن تنظر في جميع مكوِّنات النظام التربوي بهدف تشارك الدروس وفتح النقاش حول الأمور التي تؤتي نتيجة وتوفير تعليقات بنّاءة. تتضمن المبادئ الأساسيّة لمقاربة التقييم محوريّة التعليم ونوعيّة التعلّم؛ أهميّة القيادة المدرسيّة؛ الإنصاف كبعدٍ أساسي؛ الشفافية؛ ومشاركة الشركاء على جميع المستويات. ويجب على نشاطات التقييم بصورة إجماليّة المساهمة في تحقيق أهداف المساءلة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعهّد الوكالات المنعقدة على المستوى العالمي بتقييم فاعليّة آليّة التقييم وقدرة برامج العمل على دعم الدول في سبيل تطبيق إطار عمل التعليم بحلول العام 2030.

---

[6] من المرجح اقتراح آليّة عالميّة رفيعة المستوى لإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة. ومن غير المحتمل أن توفِّر هذه الآليّات عمقاً كافياً لتلبية حاجات مختلف فعاليّات التعليم ومشاغلهم لإعداد الشواهد والتوصيات المتصلة بالسياسة وتشارك المعرفة.

[7] (1) إعداد توافق عالميّ بشأن المبادئ والمعايير؛ (2) تشارك التكنولوجيا والابتكارات تحقيقاً للمنفعة المشتركة؛ (3) توظيف موارد جديدة لتنمية القدرات؛ (4) القيادة في سبيل التنسيق والعبئة؛ (5) الإفادة من بعض المكاسب السريعة المحققة على مستوى بيانات أهداف التنمية المستدامة.

التمويل

على ضوء المداولات الجارية بشأن تمويل الأجندة العالميّة حول التنمية المستدامة، بات واضحاً وجود زيادة لافتة في التمويل المنشود لتحقيق هدف التنمية المستدامة في حقل التعليم. يقتضي تطبيق التعليم بحلول العام 2030 وجود تمويل مستدامٍ ومبتكر وحسن الاستهداف، ناهيك عن ترتيبات تطبيق فاعلة، لا سيّما في الدول الأكثر فقرًا والدول الهشّة وحالات الطوارئ. يجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى ردم الهوّة في التمويل مع التمويل المحلّي. أمّا المساعدات الأجنبيّة، فهي مكمِّلة وستبقى مصدرًا مهمًّا لملء الهوّة المتبقية في حقل التمويل. بيد أنّ الحاجة ستبقى ملحّة لوجود مقاربات تمويل بديلة ومبتكرة.

يُعدّ السياق الوطني متنوّعًا، ولكن تعتبر المقاييس الدوليّة في ما يأتي نقاطًا مرجعيّةً أساسيّة:

- تخصيص نسبة تتراوح بين 4 و 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلّي للتعليم؛
  و/أو
- تخصيص نسبة تتراوح بين 15 و20 في المئة للنفقات العامة على التعليم.

تمّ التنويه بهذه المقاييس في خلال الاجتماع العالمي للتعليم للجميع المنعقد في مسقط في أيار/مايو 2014، والذي تجلّى في خلال اتفاق مسقط الذي يمثّل الرؤيا الجماعيّة حيال الأسرة التعليميّة العالميّة. تُخصص الدول حاليًا نسبةً تتراوح بين 5.0 في المئة من إجمالي الناتج المحلّي و13.7 في المئة من النفقات العامة للتعليم[xli]. يتعيّن على الدول الأقل تقدمًا أن تحقق المستوى الأعلى من هذه المقاييس أو تجاورها، في حال أريد لها أن تُحقق الأهداف المتوخاة من إطار العمل هذا. وهذا ما تأكّد في تحليلٍ بشأن كلفة تحقيق التعليم العالمي ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي الأدنى في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط الأدنى بحلول العام 2030، والذي يُتوقَّع أن يرتفع من 100 مليار دولار عام 2012 إلى 239 مليار دولار بين عامي 2015 و 2030[xlii]. يُمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

زيادة التمويل المحلّي في سبيل التعليم وتحسينه. حيث تبقى الموارد المحليّة المصدر الأساسي لتمويل التعليم، فلا بدّ أن تُبدي الحكومات التزامًا واضحاً حيال توفير تمويل مناسب يتماهى مع الأولويّات والحاجات والقدرات الوطنيّة في قطاع التمويل تمهيدًا للسير نحو تحقيق الحقّ في التعليم بصورة تدريجيّة. ستحتاج الدول إلى:

- *زيادة التمويل العام لقطاع التعليم*: يقتضي هذا الأمر توسيع القاعدة الضريبيّة (خصوصًا من خلال إنهاء المحفّزات الضريبيّة المُسيئة)؛ والوقاية من التهرّب الضريبي وتعزيز حصّة الميزانيّة الوطنيّة المخصصة للتعليم؛
- *إعطاء الأولويّة لمن هم بأمس الحاجة إليها*: يتمتع الأطفال والشباب والبالغون الأقلّ حظوةً بالحاجات التعليميّة الأكبر ويجب أن يصب التمويل باتجاههم. يجب أن يكون التمويل مراعيًا لحاجاتهم ومبنيًّا على الشواهد التي تؤكِّد الأمور التي تنجح؛
- *تعزيز الفاعليّة والمساءلة*: من شأن تحسين الحوكمة والمساءلة، أن يُعزز الفاعليّة ويحرص على أن يصل التمويل إلى قاعة الصفّ.

زيادة التمويل الخارجي وتحسينه: عام 2000، أكّدت الأسرة الدوليّة أن "هدف الدول الملتزمة جديًا بمبدأ التعليم للجميع، لا ينبغي أن ينكفئ نتيجة النقص في الموارد"[xliii]. فلا ينبغي أن يتهدد النقص في التمويل الفرص التعليميّة لملايين المتعلّمين الذين يستحقون الحصول على تعليم نوعي. لا بل يزداد الالتزام أهميّةً مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الهوّة السنويّة في التمويل بين الموارد المحليّة والمبلغ الضروري لتحقيق أهداف التعليم الجديد إلى حوالى 22 مليار دولار بين عامي

2015 و2030 في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط إلى المتدني. أمّا الهوّة فهي متسعة في الدول ذات الدخل المتدني، حيث تُشكِّل نسبة 29 في المئة من إجمالي الكلفة السنويّة. وعليه، تبقى المساعدات مصدرًا أساسيًا لتمويل التعليم في خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة في حال أُريد للأهداف أن تتحقق[xliv]. وعليه، يحتاج الشركاء في التمويل إلى:

- *قلب الانحسار في المساعدات الممنوحة للتعليم*: يجب على الانحسار في حجم المساعدات الممنوحة للتعليم في خلال السنوات الأخيرة أن ينقلب. أمّا الدول النامية التي لم تفعل ذلك فهي مدعوّة بشكلٍ أساسي إلى زيادة حجم المساعدات الرسميّة على التنمية بهدف تطبيق التزامها المتمثل بتخصيص نسبة 0.7 في المئة من إجمالي الدخل القومي على شكل مساعدة رسميّة للتنمية للدول النامية بحلول العام 2020 [بما في ذلك نسبة 0.15 في المئة إلى 0.20 في المئة من مؤشر الدخل القومي الإجمالي للدول الأقل نموًا]. وعلى ضوء ذلك، فلا بدّ من وجود حركة باتجاه تنامي المساعدات المخصصة لقطاع التعليم. ويجب أن تكون المساعدة المخصصة للتعليم قابلة للتوقّع؛
- *تحسين فاعليّة المساعدة من خلال توحيد المعطيات وتعزيز التنسيق*: يجب على الجهات المانحة وغيرها من الشركاء دعم عمليّة تمويل جميع أهداف التعليم بحلول العام 2030 بحسب حاجات كلّ دولة وأولويّاتها، مع السعي نحو تعزيز التمويل المحلّي والخارجي لدعم الأجندة المشتركة. ويجب على الجهات المانحة أن تستمر في تحقيق التعاون في سبيل التنمية، عملًا بالخطوط التوجيهيّة المتصلة بفاعليّة المساعدة، والحرص على أن تكون الأخيرة أفضل تنسيقًا وتوحيدًا وقدرةً على تعزيز حسّ الامتلاك والمساءلة أمام المواطنين؛
- *تحسين الإنصاف في التمويل الخارجي*: يجب أن يكون التمويل الخارجي أفضل استهدافًا في دعم الدول والظروف. وفي الوقت نفسه، يجب عكس الاتجاه الحالي المتمثل بتناقص تدفقات المساعدة الرسميّة على التنمية إلى الدول ذات الدخل المتوسط إلى المتدني باستخدام مقاربة بديلة – لا تُبنى على الدخل للفرد – بهدف توجيه عمليّة تخصيص التدفقات الرسميّة للمساعدة؛
- *تعزيز مشاركة الدول ذات الدخل المتوسط*: لا شكّ في أنّ إنشاء البنك التنموي لدول البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي وإفريقيا الجنوبيّة يُمثِّل مصادر جديدة لتمويل التعليم، ويُساعد على عكس الانحسار في المساعدات؛
- *زيادة حجم المساعدات للتعليم في حالتي الأزمات والنزاعات*. سيكون من المستحيل توفير التعليم للجميع من دون التواصل بصورة فاعلة مع الأطفال والبالغين في الدول المستضعفة والمتأثرة بالنزاعات. يحصل التعليم على نسبة تقلّ عن 2 في المئة من المساعدات الإنسانيّة. ويجب أن تُبذل جهود في سبيل تعزيز نسبة الأموال المخصصة للتعليم في النداءات الإنسانيّة. أمّا إنشاء تآزرات بين التمويل الإنساني والتنموي، فمن شأنه أن يزيد فاعليّة كلّ دولار يُستثمر في جهود التعافي، وأن يُعالج الحاجات على المدى القصير والمتوسِّط والبعيد، بهدف دعم الدول المستضعفة والمتأثرة بالنزاعات، وإيجاد حلّ مستدام طويل الأمد للنزاعات؛
- *تعزيز الشراكات الفاعلة بين فعاليّات* متعددة: تُقدِّم منظمة الشراكة العالمية في التعليم منصّة شاملة وتشاركيّة تتعدد فيها الفعاليّات وتبني عليها الأسرة الدوليّة آليّة تمويل "مناسبة للهدف" لدعم تطبيق التعليم بحلول العام 2030.

الابتكار مع التركيز على الشراكة والشفافية والإنصاف والفعاليّة: يقتضي تحقيق جدول الأعمال الطموح هذا في حقل التعليم، تجاوز نطاق "الأعمال العادي"، وبذل جهودٍ أكبر مقابل كلفةٍ أقل. ولا بدّ من عمليّة تحسّن مستمر تشمل الابتكار وتعقّب النتائج وتقييمها واستخدام أدلّة جديدة لإدامة النجاحات وتغيير المسارات عند الحاجة. ولا بدّ من تخصيص جهودٍ إضافيّة لتعزيز الإنفاق الحالي وزيادته تحقيقًا لنتائج أفضل. ولهذا السبب ترتدي الحوكمة والشراكات المطوَّرة أهميّة، في حين تتثبين الحاجة إلى ابتكارات أخرى:

- *تركيز الاستثمارات على الإنصاف والنوعيّة*: يُعدّ اتخاذ سلوكيّات جديّة بشأن الإنصاف والنوعيّة، ابتكارًا في معظم الأنظمة. ويجب أن يتم ترشيح جميع الاستثمارات الحاليّة والجديدة وقياسها بمعاييرٍ أساسي: هل تُساعد الأخيرة جميع الأشخاص على اكتساب معلومات وسلوكيّات ومهارات ضروريّة لحياتهم ومعيشتهم وإنجاز حقّهم الكامل بالتعليم؟
- *توجيه موارد التمويل الخاصة*: إلى جانب دور القطاع الخاص المحوري في تسديد الضرائب، انبثق الأخير على أنّه مساهم يتمتع بقدرات عظيمة لتتمة موارد التعليم وزيادة التآزرات. وسيكون من الضروري الحرص على أن يصب إنفاق القطاع الخاص على التعليم باتجاه الدول والشعوب المحتاجة ويُعزز التعليم على أنّه مصلحة عامة[xlv]. تقتضي الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص تنسيقًا فاعلًا وآليّات تنظيميّة لضمان الشفافية والمساءلة.
- *تحدي سوء استخدام الموارد وفضحها*. تهدر مبالغ طائلة مخصصة للتعليم نتيجة الفساد وانعدام الفاعليّة. يُمكن أن يزيد الرصد المستقل وتعقّب الإنفاق من التمويل الذي تحصل عليه المدارس.

خاتمة

إننا، الأسرة الدوليّة التعليميّة، نقف موحدين حول مقاربة جديدة شاملة لضمان تعليم نوعي شامل ومبني على الإنصاف للأطفال والشباب والبالغين في ظلّ تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وسوف نعمل معًا في سبيل تحقيق جميع أهداف التعليم، ما من شأنه أن يُعزز التعاون الدولي عبر قطاع التعليم. ونحن نوافق على ضرورة توفير تمويل إضافي لتحقيق الأهداف الجديدة وعلى استخدام الموارد بالطريقة الأمثل، تحقيقًا للتقدم باتجاه التعليم بحلول العام 2030. كما ننوّه بالحاجة إلى حوكمة متينة ومساءلة بقيادة المواطنين في حقل التعليم. وإننا حيث نعترف بإطار عمل التعليم لعام 2030 على أنّه فرصة جديدة لتحقيق تقدّم تاريخي في قطاع التعليم، نتعهد باتخاذ تدابير جريئة ومبتكرة ومستدامة للحرص على أن يحوّل التعليم حياة المواطنين في كلّ زاويةٍ من زوايا العالم. ويعني تحقيق إطار عمل التعليم لعام 2030 أنّ النجاح لا يُمكن أن يتحقق إلاّ حين يتحقق للجميع.

الملحق 1

إطار عمل المؤشر المواضيعي المقترح – العمليّة المقترحة للمراجعة والمصادقة

أُعدّ هذا الملحق للإعلام وحسب، ولا يُعتبر جزءًا من مسودة إطار العمل. ستُدمج لائحة المؤشرات في المستند بعد وضع اللمسات الأخيرة عليه نتيجة العمليّة الاستشاريّة أدناه.

- ستتم مراجعة التقدم باتجاه أهداف التنمية المستدامة ورصدها من خلال مجموعة محدودة من المؤشرات العالميّة لكلّ من الأهداف السبعة عشر. وسوف توفِّر لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة (UNSC) الدعم الإحصائي الضروري لإعداد جدول أعمال ما بعد 2015 وإطار عمل المؤشر العالمي الذي ستتم المصادقة عليه في خلال الجلسة السابعة والأربعين من اللجنة في شهر آذار/مارس 2016.
- أسست اللجنة الإحصائيّة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG–SDGs) التي تتألف من المكاتب الإحصائيّة الوطنيّة ومن المنظمات والوكالات الإقليميّة والدوليّة بصفة مراقب من أجل إعداد مقترح إطار عمل للمؤشر العالمي لرصد الأهداف والغايات المنشودة من جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.
- نوّهت اللجنة بأنّ إطار عمل المؤشر العالمي يجب أن يتضمن عددًا محدودًا من المؤشرات، وأن يُقيم توازنًا بين الحدّ من عدد المؤشرات وجدوى السياسة، مع مراعاة أطر عمل المؤشرات المفاهيميّة التي جرى إعدادها. هذا وإلى جانب المؤشرات العالميّة والشاملة، سيُعمل بمؤشرات إضافيّة على صلةٍ بالرصد المواضيعي والإقليمي والوطني الذي سيتم ضمن إطار هندسة متكاملة.
- تناط مسؤوليّة إعداد المؤشرات المواضيعيّة القابلة للمقارنة عالميًا بمنظمات الأسرة التعليميّة الدوليّة. وفي شهر آذار/مارس 2014، أسست اليونسكو الفريق الاستشاري التقني (TAG) لالتماس التعليقات بشأن أهداف التعليم المقترحة لما بعد العام 2015، وإعداد توصيات بشأن المؤشرات والمساعدة على توجيه عمليّة إنشاء جدول أعمال للقياس، ما يُسلِّط الضوء على عمل اللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع. ولقد وفّر الفريق الاستشاري التقني بشأن المؤشرات الدعم لمنظمتي اليونسكو واليونيسيف بصفتهما مشاركتين في قيادة التعليم في فريق الدعم الفنّي التابع للأمم المتحدة. تضمّنت هذه المسألة معلومات مرتجعة بشأن الأهداف المقترحة لما بعد العام 2015، وتوصيات لمؤشرات التعليم وأجندة القياس والتي تستوفي الطلب على أطر عمل التعليم والتنمية الجديدة.
- بادر الفريق الاستشاري التقني إلى تمرين تقني شامل، أفضى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2014 إلى مستند شكّل قاعدة عمليّة تشاوريّة شاملة. ضمّت الأخيرة مشاورات عامة الكترونيّة بين يومي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 و30 كانون الثاني/يناير 2015 ناهيك عن سائر المشاورات المباشرة مع فعاليّات من دول أعضاء والمجتمع المدني والوكالات متعددة وثنائيّة الأطراف والحقل الأكاديمي. وبعد انقضاء فترة الاستشارات العامة، أتيحت إجابات الفعاليّات على الموقع الالكتروني لمعهد اليونسكو للإحصاء.

- يضمّ اقتراح الفريق الاستشاري التقني (المستند المرجعي رقم 10 للمنتدى العالمي للتعليم لعام 2015) موجزًا بالتعليقات التي وردت في خلال العمليّة الاستشاريّة. وهو يتضمّن مجموعة من 42 مؤشرًا تعليميًا مواضيعيًا يضمّ الأهداف السبعة إلى جانب ثلاثة سبل لتطبيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهي تُراعي المواضيع المشمولة في اتفاق مسقط. يتماشى عمل الفريق الاستشاري التقني مع مجموعة العمل المفتوحة وفريق الدعم الفني (TST) ولجنة الأمم

المتحدة الإحصائيّة. ويُشكِّل قاعدة الإحالات التي ترفعها اللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع، ناهيك عن الفعاليّات المشاركة في تحقيق الهدف 4 في وسط فريق الدعم الفني واليونسكو واليونيسيف.

- وبالاستناد إلى الطرح الذي رفعه الفريق الاستشاري التقني إلى اجتماع اللجنة التوجيهيّة في شهر شباط/فبراير 2015 بناءً على طلب الجهات المشاركة في تيسير المفاوضات بين الهيئات الحكوميّة لما بعد العام 2015، أوصت منظمتا اليونسكو واليونيسيف بصفتهما المنظمتين المشاركتين في قيادة فريق الدعم الفني المعني بهدف التنمية المستدامة الرابع، بمجموعة فرعيّة من المؤشرات المواضيعيّة التي يجب مراعاتها كمؤشرات عالميّة. وبالاستناد إلى إحالات فريق الدعم الفني التي تشمل 17 هدفًا تنمويًا، حددت لجنة الإحصاء بدورها لائحة مبدئية من المؤشرات العالميّة (ترتبط 16 منها بالتعليم) ورفعتها إلى وكالات الإحصاء الوطنيّة للمراجعة. يتضمن تقرير فنّي رفعه مكتب لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة في شهر آذار/مارس 20015 نتائج هذه المراجعة، ويُشكِّل قاعدة مداولات إضافيّة بدءًا بالاجتماع الأوّل لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة IAEG-SDG. في شهر حزيران/يونيو 2015[8].
- يورد الجدول في ما يأتي لائحةً بمؤشرات التعليم المواضيعيّة التي اقترحها الفريق الاستشاري التقني، وهي تتضمن مجموعةً فرعيّة يوصى باستعمالها على أنّها مؤشرات عالميّة. يُسلِّط الجدول الضوء على المؤشرات التي اقترحها فريق الدعم الفني بشأن الهدف 4 والتي أوردتها تاليًا لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة في اللائحة المبدئية التي يجب معاينتها على ضوء إطار عمل مؤشرات عالميّة خاصة بأهداف التنمية المستدامة.
- من المقترح أن يتم تطوير هذه المؤشرات المفاهيميّة من خلال عمليّة استشاريّة مع الدول الأعضاء والشركاء قبل انعقاد الاجتماع رفيع المستوى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. في ما يأتي العمليّة والخطوات المقترحة لوضع اللمسات الأخيرة على مؤشرات التعليم المواضيعيّة، بحيث تستطيع الأخيرة دعم إطار عمل مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها والتي ستصادق عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة عام 2016:
  - سيتم توضيح التعليقات بشأن المؤشرات المواضيعيّة في المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015 تحديدًا في الجلسة حول المؤشرات التي سيُعرض فيها اقتراح الفريق الاستشاري التقني. وسوف تتضمن المعلومات الموجزة حول FFA موجزًا محددًا حول التعليقات بشأن المؤشرات. سوف تتم معاينة هذه التعليقات وسوف يُنظر إليها على أنّها ذات صلة في خلال عمليّة وضع اللمسات الأخيرة على المؤشرات المواضيعيّة التي ستستتبع في الأشهر المقبلة. لن يُتخذ أي قرارٍ حول المؤشرات المواضيعيّة في خلال المنتدى العالمي لعام 2015.
  - سيتم توسيع الفريق الاستشاري التقني ليضمّ خبراء في حقل الإحصاء وقد عيّنتهم الدول الأعضاء. وسوف توفِّر المجموعة الاستشاريّة توصيات إلى اللجنة التوجيهيّة والمشاركين في قيادة قطاع التعليم في فريق الدعم الفني. وبهدف الحرص على التوازن في المنطقة، من المقترح أن تتمثّل كلّ منطقة بدولتين أو ثلاث دول. يجب أن يتشاور هؤلاء الممثلون بصورة أوسع مع دولٍ وشركاء آخرين في المنطقة.
  - سوف يُنشئ الفريق الاستشاري التقني الموسّع بقيادة اليونسكو، عمليّة لتعزيز العمل على المؤشرات المواضيعيّة. وتتضمن العمليّة سلسلة مشاورات وجهًا لوجه وبصورة افتراضيّة لالتماس تعليقات إضافيّة حول المؤشرات وتحقيق تنمية أفضل بحسب مقتضى الحال. وسوف يُعقد اجتماعا خبراء على الأقل بين شهري حزيران/يونيو وتشرين الأوّل/أكتوبر 2015.

[8] المرجع:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6754Technical % 20report % 20of % 20the % 20UNSC % 20Bureau % 20(final).pdf

- سيتم التداول في مجموعةٍ من المؤشرات المواضيعيّة المتصلة بالتعليم في خلال اجتماع اللجنة التوجيهيّة للتعليم للجميع في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015 قبل أن تُرفع للموافقة عليها، إلى جانب إطار العمل على مستوى الاجتماع رفيع المستوى المنعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
- في حال طرأت تغييرات على المؤشرات العالميّة، لدى وضع اللمسات الأخيرة عليها من خلال العمليّة التي تتولّى لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة تنسيقها، سيتم تنقيح المؤشرات المواضيعيّة وتوحيدها.

مسودة

الجدول 1. إطار عمل المؤشرات المواضيعيّة المقترح

الرقم	المؤشر	الجهة التي اقترحته كهدفٍ عالمي
	الهدف 4. 1	
.1	نسبة الأطفال الذي يستوفون الحدّ الأدنى من معايير المهارة في القراءة/الرياضيّات في نهاية: (1) التعليم الابتدائي و(2) التعليم الثانوي الأدنى*	TST UNSC
.2	نسبة الدول التي نظمت حصّة تقييم للتعلّم تكون تمثيلية للتعليم على المستوى الوطني في نهاية التعليم (1) الابتدائي و(2) الثانوي الأدنى في خلال السنوات الثلاث المنصرمة	
.3	معدلات القيد الإجماليّة في الصفّ الأخير (الابتدائي، الثانوي الأدنى)*	TST
.4	معدلات إنجاز (التعليم الابتدائي، الثانوي الأدنى/الإعدادي والثانوي الأعلى)*	TST UNSC
.5	معدلات التسرّب المدرسي (الابتدائي والثانوي الأدنى)*	TST
.6	نسبة الأطفال الذين تجاوزوا السن المخصصة للصف (الابتدائي، الثانوي الأدنى)*	
.7	عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي في صفي الابتدائي والثانوي التي تضمنتها أطر العمل القانونيّة.	
	الهدف 4. 2	
.8	نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يكونون على السكّة التنموية في الصحّة والتعلّم والرفاه الاجتماعي والنفسي*	TST UNSC
.9	نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يختبرون العلاقة الوالديّة القائمة على الاستجابة والتحفيز*	
.10	*معدلات المشاركة في التعلّم المنظم (من 24 شهرًا إلى سنّ الدخول الرسمي في التعليم الابتدائي الرسمي)**	TST UNSC
.11	معدلات القيد الإجمالية في الصفوف السابقة للابتدائي*	TST
.12	عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي في الصفوف ما قبل الابتدائي والتي تلحظها أطر العمل القانونيّة.	
	الهدف 4. 3	
.13	إجمالي معدلات القيد في التعليم ما بعد الثانوي*	TST UNSC
.14	معدلات المشاركة في برامج التعليم المهني والتقني (15–24 سنة)*	TST UNSC
.15	معدلات مشاركة البالغين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي*	TST UNSC
	الهدف 4. 4	
.16	نسبة الشباب/البالغين الذين يتمتعون بمهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موزعةً بحسب نوع المهارات*	TST UNSC

الهدف 4. 5	
... نوصي بتوزيع مؤشر التكافؤ (ذكور/إناث، ريف/مدينة، الخمس الأعلى/الأدنى من الثروات) لجميع المؤشرات على هذه اللائحة (التي تحمل علامة * إلى جانبها)	TST UNSC
17. نسبة الطلاّب في التعليم الابتدائي والذين تكون لغتهم الأم هي لغة التعليم*	
18. نسبة الدول التي تضع سياسة صريحة مبنيّة على المعادلة وتقوم على إعادة توزيع موارد التعليم بين المواطنين الأقلّ حظوةً	
19. نسبة إجمالي نفقات التعليم التي تتحمّلها الأسر	
20. نسبة إجمالي مساعدات التعليم المخصصة للدول ذات الدخل المنخفض.	
الهدف 4. 6	
21. نسبة الشباب/البالغين الملمين بمهارات القرائيّة*	TST UNSC
22. نسبة الشباب/البالغين الملمين بمهارات الحساب*	
23. معدلات القرائية في وسط الشباب/البالغين*	TST UNSC
24. معدلات مشاركة البالغين الأميين في برامج القرائيّة*	
الهدف 4. 7	
25. نسبة الطلاّب من عمر 15 سنة الذين يُلمّون بالعلوم والعلوم الجغرافيّة البيئيّة*	TST UNSC
26. نسبة الطلاّب من عمر 13 سنة والذين يُصادقون على القيم والمواقف التي تروّج للمساواة والثقافة والمشاركة في الحوكمة*	TST UNSC
27. نسبة ساعات التعليم المخصصة للتعليم لأغراض التنمية المستدامة/التعليم على المواطنة العالميّة	
28. نسبة المدارس التي وفّرت التعليم مدى الحياة المبني على المهارات والمتصل بالحياة الجنسيّة وفيروس نقص المناعة البشريّة	
29. الدول التي تُطبِّق إطار عمل البرنامج العالمي حول التعليم بشأن حقوق الإنسان (بحسب قرار الجمعيّة العامة 113/59)	
سبل التطبيق 4. أ	
30. نسبة المدارس التي توفِّر (1) مياه الشفة الأساسيّة، و(2) الصرف الصحّي المناسب و(3) خدمات النظافة المناسبة.	TST UNSC
31. معدل أجهزة الكمبيوتر للطلاّب (في صفوف الابتدائي والثانوي الأدنى والثانوي الأعلى)	
32. نسبة المدارس المجهزة بـ(1) التيار الكهربائي و(2) الوصول إلى شبكة الانترنت لدواعٍ تعليميّة	
33. نسبة المدارس التي تتمتع ببنية تحتيّة مكيّفة وبمواد للأشخاص المصابين بإعاقات	
34. نسبة الطلاّب الذين يُعانون من التنمّر والعقاب الجسدي والتحرّش والعنف والتمييز الجنسي والاستغلال*	
35. عدد الاعتداءات على الطلاّب والموظفين والمؤسسات	
سبل التطبيق 4 . ب	
36. عدد المنح في حقل التعليم العالي المخصصة للدول المستفيدة	

37. حجم تدفقات المساعدات الرسميّة للتنمية المخصصة لمنح التعليم بحسب الدول المستفيدة	TST UNSC

سبل التطبيق 4. ج

38. نسبة المعلمين المؤهلين بحسب المعايير الوطنيّة (بحسب المستوى)*	TST
39. نسبة المعلمين المدرّبين بحسب المعايير الوطنيّة (بحسب المستوى)*	TST UNSC
40. متوسط راتب المعلمين مقارنةً باختصاصيين آخرين	
41. نسبة تراجع عدد المعلمين*	
42. نسبة المعلمين الذين يتلقون التدريب في خلال الخدمة*	

الملاحظات:

1. سيتم تفصيل المؤشرات التي تحمل علامة (*) بهدف رصد حالات اللامساواة.

4. اقترحت المؤشرات في العمود إلى اليمين من فريق الدعم الفني المعني بالهدف 4 وأوردتها تاليًا لجنة الأمم المتحدة الإحصائيّة في اللائحة المبدئية لمعاينتها بموجب إطار عمل المؤشر العالمي لأهدف التنمية المستدامة.

ملاحظات:

[i] مستقى من المرجع: UNESCO. 2015. Rethinking Education: Towards a global common good?

[ii] المرجع: UNICEF. 2015. The Investment Case for Education and Equity. New York: United Nations Children's Fund.

[iii] اليونسكو، 2014. تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 14/2013. التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع. متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002256/225660e.pdf

[iv] المرجع: Banks and Polack. The Economic Cost of Exclusion and Gains of Inclusion of People with Disabilities، متوفّر على الموقع: http://disabilitycentre.lshtm.ac.uk/files/2014/07/Costs-of-Exclusion-and-Gains-of-Inclusion-Report.pdf

[v] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: متوفّر على الموقع: http://www.un.org/en/documents/udhr/

[vi] اليونسكو، 1960، اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم، متوفّرة على الموقع: http://www.unesco.org/education/pdf/DISCRI_E.PDF

[vii] اتفاقيّة حقوق الطفل، متوفّرة على الموقع: http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

[viii] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1996): أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا وإتاحته مجانًا للجميع، ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحًا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيّما بالأخذ تدريجيًّا بمجانية التعليم، ج) جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيّما بالأخذ تدريجيًّا بمجانية التعليم، المتوفّر على الموقع: http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx.

[ix] المرجع: http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/cedaw.pdf

[x] عن المرجع: UNESCO. 2015. Rethinking Education: Towards a global common good?

[xi] " 'Lifelong learning is founded in the integration of learning and living, covering learning activities for people of all ages (children, young people, adults and elderly, whether girls or boys, women or men) in all life-wide contexts (family, school, community, workplace and so on) and through a variety of modalities (formal, non-formal and informal) that together meet a wide range of learning needs and demands. Education systems that promote lifelong learning adopt a holistic and sector-wide approach involving all sub-sectors and levels to ensure the provision of learning opportunities for all individuals.'،

المرجع: UNESCO. 2014. UNESCO Education Sector Technical Notes, Lifelong Learning. متوفّر على الموقع: http://www.unesco.org/new/en/education/themes/strengthening-education-systems/quality-framework/technical-notes/

[xii] قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، الإشارة إلى بيانات العام 2012. متوفّر على الموقع: http://data.uis.unesco.org/

[xiii] اليونسكو، 2012. الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل. متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002180/218003e.pdf

[xiv] يُمكن التعريف بالمهارات غير المعرفيّة (المُشار إليها بالمهارات الاعتراضيّة في هذا الإصدار transversal competencies) على النحو الآتي:

- التفكير النقدي والمبتكر: الإبداع وتنظيم المشاريع والموارد ومهارات التطبيق والتفكير التحليلي واتخاذ القرارات المنطقيّة.
- المهارات بين الشخصيّة: مهارات التواصل والمهارات التنظيميّة والعمل في الفريق والتعاون والانخراط المجتمعي والعمل في الزمالة والتعاطف.
- المهارات داخل الشخصيّة: انضباط النفس، القدرة على التعلّم بصورة مستقلّة، المرونة وقابليّة التكيّف والوعي الذاتي والمواظبة والحماس الشخصي والتعاطف والنزاهة وخوض المخاطر واحترام النفس.
- المواطنة العالميّة: الوعي والتسامح والانفتاح والمسؤوليّة واحترام التعددية والفهم الأخلاقي والفهم بين الثقافات والمشاركة الديمقراطيّة وفضّ النزاعات واحترام البيئة والهويّة الوطنيّة وحسّ الانتماء؛
- الإعلام وقرائيّة المعلومات: القدرة على تحديد موقع المعلومات والوصول إليها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام والمكتبات والأرشيف والتعبير عن الأفكار وتعميمها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في العمليّات الديمقراطيّة والقدرة على تحليل مضمون الإعلام وتقييمه.

المرجع: UNESCO Bangkok. 2015. Transversal Competencies in Education Policy and Practice (Phase I). http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002319/231907E.pdf

[xv] يُقصد بالتعليم الأساسي هنا أنّه سنوات التمدرس/التعليم التسع الأولى وهي الفترة التراكميّة لـ ISCED 1 و2 حيث تعني السنوات الأولى المستوى الابتدائي الذي يدوم ستّ سنوات (ويتراوح بين 4 و 7 سنوات) ويعني الثاني الصفوف الثانويّة الأدنى والتي تدوم 3 سنوات (والتي تختلف باختلاف الدول). اتفاقيّة اليونسكو لعام 1960 حول التمييز في التعليم تنصّ على أن يكون التعليم الابتدائي مجانيّاً وإلزامياً وتوصي بأن يستمر هذا الحقّ حتّى الصفوف الثانويّة. تُشير الدول بمعظمها اليوم إلى 9 سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي في قوانين أو دساتير التعليم.

المرجع: UNESCO. 2007. Experts' Consultation on the Operational Definition of Basic Education. Pp. 17-18. December 2007 – Conclusion. متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001802/180253e.pdf

[xvi] المرجع: Early Childhood Development on the Post-2015 Development Agenda, The Consultative Group on Early Childhood and Care

[xvii] قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، الإشارة بيانات العام 1999 والتوقعات لعام 2015. اليونسكو 2015. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2015. ما الذي حققناه متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002322/232205e.pdf.

[xviii] المرجع: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، الإشارة بيانات العامين 2000 و2012.
متوفّر على الموقع: http://data.uis.unesco.org/ :

[xix] المرجع: OECD. 2013. OECD Skills Outlook 2013: First Results from the Survey of Adult Skills. http://skills.oecd.org/documents/SkillsOutlook_2013_Chapter1.pdf

[xx] اليونسكو 2015. التقرير العالمي للرصد 2015. ما الذي حققناه.

[xxi] اليونسكو 2015. التقرير العالمي للرصد 2015. ما الذي حققناه.

[xxii] اليونسكو 2015. التقرير العالمي للرصد 2015. ما الذي حققناه.

[xxiii] المرجع: Plan International. 2012. The State of the World's Girls 2012: Learning for Life. متوفّر على الموقع: https://plan-international.org/girls/pdfs/2012-report/The-State-of-the-World-s-Girls-Learning-for-Life-Plan-International-2012.pdf

[xxiv] المرجع: www.education-inequalities.org.

[xxv] المرجع: UIL. 2010. CONFINTEA VI Sixth International Conference on Adult Education – التقرير المتاح على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001877/187790e.pdf

[xxvi] اليونسكو 2015. تقرير الرصد العالمي 2015. ما الذي حققناه.

[xxvii] منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. 2010. PISA 2009 Results: What Students Know and Can Do.

[xxviii] يتم التعريف بالشخص على أنّه "متعلم وظيفي حين يستطيع ممارسة جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة وبقتضيها حسن سير الأمور في جماعته ومجتمعه ويستطيع أيضاً مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب من أجل تنميته الشخصيّة وتنمية مجتمعه" (اليونسكو 2006، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، القرائية من أجل الحياة، ص. 30 متوفّر على الموقع:
.http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001416/141639e.pdf

[xxix] يتم التعريف بالقرائيّة على أنّها القدرة على التعريف والفهم والتفسير والابتكار والتواصل والحساب باستخدام المواد المطبوعة والخطيّة في ظروفٍ مختلفة. تقوم القرائيّة على استمراريّة التعلّم لجهة تمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم والمشاركة بصورة كاملة في المجتمع المحلّي والمجتمع.
المرجع: UNESCO. 2005. Aspects of Literacy Assessment: Topics and issues from the UNESCO Expert Meeting 10 – 12 June 2003، متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001401/140125eo.pdf

[xxx] يُمكّن التعليم من أجل التنمية المستدامة المتعلّمين من اتخاذ قرارات مفيدة وتدابير مسؤولة من أجل تحقيق الاستدامة البيئية والاستمراريّة الاقتصاديّة ومجتمعٍ منصف للأجيال الحاليّة والمستقبليّة في ظلّ احترام التعدديّة الثقافيّة. والعمليّة متصلة بالتعليم مدى الحياة الذي يُشكّل جزءاً لا يتجزأ من التعليم النوعي. التعليم من أجل التنمية المستدامة تعليم شامل وتحوّلي يُعالج مضمون التعلّم ومحصلاته وبيئة التربية والتعلّم. وهو يُحقق مقتضاه من خلال تحويل المجتمع.
المرجع: UNESCO. 2014. Roadmap for Implementing the Global Action Programme on Education for Sustainable Development. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514e.pdf

[xxxi] ولكن بالنسبة لليونسكو هناك سمات مشتركة في التعليم من أجل المواطنة العالمية من شأنها أن تنمي في صفوف المتعلمين ما يأتي:

- معرفة متعمقة بالقضايا العالمية وبالقيم العالمية مثل العدالة والمساواة والكرامة والاحترام؛
- مهارات معرفية تتيح التفكير بأسلوب نقدي ومنهجي وإبداعي، بما في ذلك اعتماد نهج متعدد المنظورات إقراراً بما للقضايا من أبعاد ومنظورات وزوايا مختلفة؛
- مهارات غير معرفية تشمل المهارات والقدرات الاجتماعية وتلك المتعلقة بمجال الاتصال من قبيل التعاطف مع الآخرين وفض الخلافات والتواصل مع أشخاص لديهم خلفيات وأصول وثقافات وآراء مختلفة والتفاعل معهم؛
- القدرات السلوكية اللازمة للتعاون مع الآخرين والتصرف بمسؤولية من أجل الخروج بحلول شاملة للتحديات العالمية، وللعمل جاهداً على تحقيق صالح الجماعة.

المرجع: UNESCO. 2013. Outcome document of the Technical Consultation on Global Citizenship Education: التعليم من أجل المواطنة العالميّة:
Global Citizenship Education: An Emerging Perspective. Available at:
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002241/224115E.pdf

[xxxii] اليونسكو، 2014. المستقبل الذي نُريده: عقد الأمم المتحدة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة. التقرير النهائي. متوفّر على: عقد الأمم المتحدة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014). التقرير النهائي.

[xxxiii] بعد المصادقة عليه من مؤتمر اليونسكو العام (37 ج/ القرار 12) والذي اعترفت به الجمعيّة العامة للأمم المتحدة (A/RES/69/211) باعتباره تتمةً لعقد الأمم المتحدة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة.

[xxxiv] من المهم التنبه إلى أنّ مفاهيم البيئة التعليميّة الآمنة والشاملة أُعدّت من خلال معايير INEE الدنيا ولائحة تدقيق اليونيسيف Child-Friendly School Checklist.

[xxxv] اليونيسيف، 2012. التقرير السنوي حول المياه والصرف الصحّي والنظافة لعام 2012.
http://www.unicef.org/wash/files/2012_WASH_Annual_Report_14August2013_eversion_(1).pdf

[xxxvi] المرجع: Plan International. 2012. A Girl's Right to Learn Without Fear: Working to end gender-based violence at school. https://plan-international.org/files/global/publications/campaigns/a-girls-right-to-learn-without-fear-english.pdf

[xxxvii] http://www.ungei.org/news/files/ENGLISH_SRGBV_INFOGRAPHIC_NOV2014_FINAL.pdf

[xxxviii] اليونسكو، 2014. تقرير الرصد العالمي 2014/2013: التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع، ملخص حول النوع الاجتماعي.

[xxxix] اليونسكو، 2014. تقرير الرصد العالمي 2014/2013: التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع.

[xl] المرجع: UNESCO. 2014. Teacher needs. GMR/UIS policy paper، متوفر على الموقع:
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002299/229913e.pdf
Trained teachers: UIS database, referring to 2012. متوفّر على الموقع: http://data.uis.unesco.org/

[xli] اليونسكو، 2015، تقرير الرصد العالمي، ما الذي حققناه.

[xlii] المرجع: Pricing the right to education: The cost of reaching new targets by 2030. EFA GMR Policy Paper 18. متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002321/232197E.pdf

[xliii] اليونسكو، 2000، إطار عمل داكار، متوفّر على الموقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001211/121147e.pdf

[xliv] المرجع: UNESCO. 2015. Pricing the right to education: The cost of reaching new targets by 2030.

[xlv] المرجع: UNESCO and UNICEF. 2013. Making Education a Priority in the Post-2015 Development Agenda. متوفّر على الموقع: http://www.unicef.org/education/files/Making_Education_a_Priority_in_the_Post-2015_Development_Agenda.pdf